



# الفساد الممنهج في الكونغرس الأمريكي

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير 

تاريخ الإصدار: 27 تشرين الأول / أكتوبر 2021 

# الفساد الممنهج في الكونغرس الأمريكي

(دراسة)

## الفهرس:

مقدمة: تاريخ طويل من الفساد في الكونجرس

1. الفساد الممنهج في المؤسسات التشريعية الامريكية
2. كيف أصبحت الولايات المتحدة مركزاً للحكم الفاسد العالمي
3. دور جماعات الضغط في تفعيل الفساد الممنهج في مجلسي النواب والشيوخ

الاستنتاجات

## مقدمة: تاريخ طويل من الفساد في الكونجرس

يعرّف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية. يقوض الفساد الثقة ويضعف الديمقراطية ويعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقر والانقسام الاجتماعي والأزمة البيئية. كشف الفساد ومحاسبة الفاسدين لا يمكن أن يحدث إلا إذا تم فهم طريقة عمل الفساد والأنظمة التي تمارسه. يمكن أن يتخذ الفساد أشكالاً عديدة ، ويمكن أن يشمل سلوكيات مثل:

- الموظفون العموميون الذين يطلبون أو يأخذون أموالاً أو خدمات مقابل خدمات.
- السياسيون يسيئون استخدام المال العام أو يمنحون وظائف عامة أو عقوداً لكفلائهم وأصدقائهم وعائلاتهم .
- قيام الشركات برشوة المسؤولين للحصول على صفقات مربحة.
- يمكن أن يحدث الفساد في أي مكان: في الأعمال التجارية، والحكومة، والمحاكم، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، وكذلك في جميع القطاعات من الصحة والتعليم إلى البنية التحتية والرياضة.
- يمكن أن يشمل الفساد أي شخص: سياسيين أو مسؤولين حكوميين أو موظفين عموميين أو رجال أعمال أو أفراد من الجمهور.
- يحدث الفساد في الظل، غالباً بمساعدة عوامل التمكين المهنية مثل المصرفيين والمحامين والمحاسبين ووكلاء العقارات والأنظمة المالية غير الشفافة والشركات الوهمية المجهولة التي تسمح لمخططات الفساد بالازدهار والفاسدين بغسل وإخفاء ثرواتهم غير المشروعة.

- يتكيف الفساد مع السياقات المختلفة والظروف المتغيرة، كما يمكن أن يتطور استجابة للتغيرات في القواعد والتشريعات وحتى التكنولوجيا.

إن الاهتمام بإجراء فحص جاد للفساد في أمريكا يحدث إلى حد كبير في تلك الأوقات التي يتم فيها الكشف عن أعمال الفساد بشكل خاص. وهكذا، جلبت فترة ما بعد ووترغيت معها اهتماماً متجدداً بدراسة الفساد السياسي، خاصة بين علماء السياسة. بغض النظر عن أي جانب من جوانب السياسة الأمريكية يتم فحصه، فإن الدراسة المنهجية للفساد يعوقها عدم وجود تعريف مناسب. ما قد يكون "فاسداً" لمواطن أو باحث أو مسؤول عام هو "مجرد اتهام سياسي" للآخر، أو "طيش" ثالثاً. تم اقتراح عدة تعريفات للفساد السياسي ويمكن عمومًا أن تكون المعايير، التعريفات على أساس الشرعية، والتعريفات القائمة على المصلحة العامة، والتعريفات القائمة على الرأي العام. يفترض تعريف الفساد السياسي على أساس المعايير القانونية، أن السلوك السياسي فاسد عندما ينتهك بعض المعايير الرسمية أو قواعد السلوك التي وضعها نظام سياسي لمسؤوليه العموميين. ربما يكون أوضح بيان لهذا التعريف قد قدمه ج.س. ناي عندما ذكر أن الفعل السياسي فاسد عندما "ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام (اختياري أو معين) بسبب الخصوصية (الشخصية، العائلة المقربة أو الزمرة الخاصة) الثروة أو المكاسب أو ينتهك القواعد ضد ممارسة أنواع معينة من النفوذ المتعلق بالخصوصية "

يعاني تعريف الفساد من كونه ضيق جداً وواسع النطاق في نفس الوقت. ليس بالضرورة أن تكون جميع الأعمال غير القانونية فاسدة، كما أن جميع الأعمال الفاسدة ليست بالضرورة غير قانونية، كما تقترح مقارنة ثالثة لمشكلة التعريف أن الفعل السياسي فاسد عندما يحدده ثقل الرأي العام. ينطوي هذا المفهوم للفساد السياسي على نفس القيود المفروضة على تركيز المصلحة العامة. كشفت دراسات الرأي العام أن المشاعر العامة في العديد من القضايا إما غامضة (أجزاء كبيرة من الجمهور ليس لديه رأي أو لديه آراء غير واضحة أو منقسمة). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يأخذ تعريف الفساد المستند إلى الرأي العام في الاعتبار الاختلافات التي قد توجد بين الجمهور والنخب السياسية في تقييمهم للمعايير المناسبة للسلوك العام. ربما يكون أفضل توضيح لهذا النهج تجاه الفساد السياسي في عمل أرنولد ج. هايدنهايمر (1970)، ففي نظره الفساد مرتبط بالأعمال السياسية من خلال التفاعل بين الحكم على فعل معين من قبل الجمهور والنخب السياسية أو المسؤولين العموميين. وفقاً لهذا المخطط، يتم الحكم على السلوك بشكل خاص بأنه سلوك مشين أو فاسد ان كان من موظفين ومسؤولين حكوميين او من اشخاص لهم علاقة بشكل او باخر بدواليب السلطة. لا يختلف المسؤولون او النخب السياسية او الجمهور في اعتبار ارتكاب موظف عمومي لجريمة ما كالتورط في تهريب الهيروين مثلا، بانها جريمة مشينة وهي ما تسمى بالفساد الاسود، تستوجب العقاب للموظف العمومي المذنب. بينما تختلف المواقف فيما يخص بعض الاعمال السياسية والتي يطلق عليها اسم الاعمال البيضاء او الفساد الصغير، بين طرف يعتبرها فساد يستوجب المساءلة وطرف اخر يرى انه لا يوجد حجة كافية عليها لتبرير العقوبة والمحاسبة. بين هذين النقيضين من أفعال الفساد تكمن أشكال السلوك التي هي الأصعب في تحديدها واكتشافها، وبالتالي فهي الأكثر تدميراً للنظام السياسي المنظم على أساس المبادئ الديمقراطية. يشير هايدنهايمر إلى هذه الأعمال السياسية على أنها "فساد رمادي" عندما يرغب المسؤولون العموميون أو الناس في رؤية فعل ما يعاقب، في حين أن المجموعة الأخرى لا تفعل ذلك، أو ربما تكون إحدى المجموعات شديدة بشأن القضية والأخرى متناقضة، لذلك، يشير عمل هايدنهايمر في هذا المجال إلى وجود مقياس أو بعد للفساد.

على الرغم من أن هذا المفهوم للفساد السياسي يستند إلى معيار الرأي (العام والنخبة)، إلا أن تقييم فعل سياسي معين قد يركز على انتهاك قاعدة قانونية أو تهديد للمصلحة العامة. بعبارة أخرى، لا تستبعد تعاريف الفساد بعضها البعض.

تم تضمين عناصر من معايير المصلحة العامة والرأي العام في القواعد القانونية التي تعاقب بعض السلوكيات السياسية على أنها فاسدة. على الرغم من أن مخطط هايدنهايمر مكن الباحثين في امريكا من تصنيف أعمال الفساد السياسي بطريقة عامة، إلا أنهم استنتجوا انه من الضروري انشاء مخطط أكثر تفصيلاً للتصنيف بشكل مناسب لأيّة أشكال مختلفة من أعمال الفساد، اضافة الى ضرورة تطوير تفسير لسبب الحكم على بعض الأفعال بأنها فاسدة وتحييد البعض الآخر. واعتبروا انه يمكن تقسيم هذه العملية بشكل هادف إلى "الموظف العام" المعني، و"الخدمة" الفعلية التي يقدمها الموظف العمومي، "المكاسب التي حصل عليها الموظف العام و"المتبرع" بالمكافأة و / أو "المتلقي" لفعل "الإحسان". على الرغم من أنهم اعتبروا انه سيكون من المبالغة الادعاء بالقدرة على تحديد الطبيعة الدقيقة لكل من هذه النظريات والمكونات وعلاقتها بالآخرين، لكنهم يعتقدون أن فحص أفعال الفساد السياسي بهذه الطريقة قد يحمل مفتاحاً لفهم أفضل لسبب تصور المسؤولين الحكوميين لبعض الأعمال على أنها فاسدة والبعض الآخر على أنها "سياسة عادلة"، ولماذا قد يختلف الجمهور في تقييمهم.

يشير بعض المحللين<sup>1</sup> في الولايات المتحدة في معالجتهم لظاهرة الفساد في المؤسسات الرسمية الامريكية الى أنه يبدو أن العديد من الأشخاص الذين عملوا في واشنطن قد ركزوا على تكديس جيوبهم بدلاً من خدمة المصلحة العامة. الكل يريد أن ينجح بالطبع، لكن بالنسبة لمعظم الأمريكيين فإن هذا يعني وظائف في القطاع الخاص تضيف قيمة إلى المجتمع. على النقيض من ذلك، توفر واشنطن فرصاً فريدة لكسب المال من خلال الإضرار بالمجتمع وخيانة ثقة الجمهور. أصدرت Sunday's Post نعيًا تفصيليًا لبوبي بيكر، الذي كان صديقًا مقربًا و "رقيبًا" ليندون جونسون في مجلس الشيوخ، ولكن انتهى به الأمر في السجن بتهمة التهرب الضريبي والسرقة والاحتيال. كان السيد بيكر يبلغ من العمر 20 عامًا فقط في ذلك الوقت وكان موظفًا في قيادة مجلس الشيوخ، ويتابع التشريعات ومتى سيتم طرحها للتصويت. إن معرفته الواسعة بعمليات مجلس الشيوخ ومنشأته في فن الإقامة - نقل مشاريع تشريعية خاصة بالحيوانات الأليفة أمام بعض أعضاء مجلس الشيوخ أو المساعدة في تلبية ميول الآخرين للشرب أو الجنس أو المال - ستجعله رصيلاً لا يقدر بثمن لـ ليندون جونسون. باستخدام مكره ومهاراته السياسية وبراعته في فن الصفقة، جمع السيد بيكر ثروة تزيد عن مليوني دولار في أنشطته الإضافية من تجارة الماشية والتأمين والعقارات وعمليات المقامرة في منطقة البحر الكاريبي. عاش في منطقة سبرينغ فالي بواشنطن بالقرب من جونسون الأكثر ثراءً. حقق كل هذا براتب رسمي قدره 19600 دولار في السنة. بعد سنوات، برر طريقه السريعة في مذكراته، والتي كانت بعنوان مناسب "العجلة والتعامل: اعترافات مشغل كابيتول هيل".<sup>2</sup> أشار السيد بيكر في الكتاب بالتعاون مع المؤلف Larry L. "بما أنهم افترضوا أن محطاتهم العالية تؤهلهم لقبول الإكراميات أو الرشاوى من الرعاة الذين لديهم مصالح خاصة. لقد انهار عالم الامتيازات والروابط السياسية للسيد بيكر في خريف عام 1963 .... تم اكتشاف أن السيد بيكر يمتلك عمارات سكنية حيث كان عدد كبير من الشخصيات البارزة في واشنطن يستأجر شققا فيها لقضاء وقت مع عشيقاتهم. كما تم الكشف عن أن السيد بيكر كان أحد مؤسسي نادي

<sup>1</sup> Long History of corruption in congress/November 20,2017

<sup>2</sup> Wheeling and Dealing: Confessions of a Capitol Hill Operator"

Quorum، الواقع في فندق Carroll Arms ، وهو فندق صغير في الكابيتول هيل. كان مكانًا يشرب فيه المشرعون وجماعات الضغط وغيرهم من الأطراف المهتمة ويلعبون الورق ويقابلون الشابات. جاء سقوطه القانوني في عام 1967، عندما وجهت إليه تهمة التهرب الضريبي والسرقة والاحتيال. يُزعم أن مسؤولي صناعة الادخار والقروض في كاليفورنيا طلبوا من السيد بيكر تسليم مبلغ من ستة أرقام إلى السناتور روبرت كير (ديمقراطي أوكلان)، الذي توفي في عام 1963. وفقًا لمذكرات السيد بيكر، كان من المفترض أن يكون هذا الأمر حافزًا لعرقلة مشروع قانون كان من الممكن أن يكون مكلفًا لصناعة المدخرات والقروض. تجاوز السيد بيكر، وفقًا لهيئة المحلفين الكبرى مهمته، باحتفاظه بحوالي 50000 دولار لنفسه.

هل واشنطن أكثر أم أقل فسادًا مما كانت عليه في عهد بوبي بيكر؟ من ناحية، أصبحت الحكومة اليوم أكبر بكثير مما كانت عليه خلال الستينيات، حيث تقدم المزيد من الإعانات لعدد أكبر من الأشخاص والمجموعات. من ناحية أخرى، هناك المزيد من الشفافية اليوم بسبب تطور الإنترنت واتساع المنافسة الإعلامية. لذلك هناك المزيد من فرص الفساد اليوم، ولكن من المرجح أن يتم القبض على أسوأ المنتهكين.

## 1. الفساد الممنهج في المؤسسات التشريعية الأمريكية

في فبراير 2019، طرحت نائبة الكونجرس ألكساندريا أوكاسيو كورتيز<sup>3</sup>، إشكالية الفساد السياسي، مما جذب عشرات الملايين من المشاهدين حيث أوضحت مدى سهولة انتقال "الأشجار" إلى الكونجرس عبر التلاعب واستغلال أموال الشركات. وبعد ذلك، بمجرد وصولهم إلى هناك، يقومون بصياغة قوانين للمانحين الكبار ودعم التشريعات لتعزيز محفظة أسهمهم، كل ذلك دون خرق القانون. لكن الواقع أسوأ مما كان لدى أوكاسيو-كورتيز الوقت لتغطيته في موقعها الذي مدته خمس دقائق. وطرحت سؤالًا مهمًا، ما هو نوع النظام الذي سيسمح لأعضاء الكونجرس بالتغلب ليس فقط على الأمريكيين العاديين في سوق الأسهم ولكن حتى المستثمرين الأستوريين مثل وارين بافيت؟

قاد الأستاذ في جامعة ولاية جورجيا آلان زيوروفسكي إحدى الدراسات المنهجية الأولى لكيفية أداء السياسيين كمستثمرين في سوق الأوراق المالية في عام 2004. وقد وجد فريقه شيئًا مروعًا، حيث اكتشف توقيتًا غريبًا يتزامن فيه وقت شراء وبيع أسهمهم. في الواقع، لقد تغلبوا بانتظام على السوق بهوامش مذهلة - أي تمتعوا بعائدات تفوق أداء مؤشر ستاندرد آند بور 500. خلال الفترة التي تمت مراجعتها، لم يتفوق ممولي وول ستريت على السوق إلا بخمس نقاط مئوية. ومع ذلك، فقد وجد Ziobrowski، ببعض المعجزة، أن أعضاء مجلس الشيوخ تمكنوا من التفوق عليه بنسبة هائلة تبلغ 12 نقطة مئوية سنويًا، حتى وارين بافيت لم ينجح في ذلك. كان لدى الأشخاص العاديين نتيجة مختلفة تمامًا خلال تلك السنوات نفسها: لقد كان أداء السوق أقل من 1.4 نقطة مئوية. للتغلب على السوق، يقول Ziobrowski "يمكنك أن تكون محظوظًا جدًا أو تعمل بجد في دراسة بعض الصناعات - وهو إنجاز نادر للغاية. أو يمكنك استخدام

<sup>3</sup><https://www.nbcnews.com/think/opinion/alexandria-ocasio-cortez-right-about-corruption-congress-ncna975906>

المعلومات الداخلية. يمكن للتداول على أشياء لا يعرفها الجمهور في عالم الأعمال أن يكسبك رحلة إلى السجن. ولكن بشكل مثير للدهشة ، حتى وقت قريب لم يكن أعضاء الكونجرس ممنوعين من ممارسة هذه المعاملات. (تم إخضاع أعضاء السلطة التنفيذية لمعايير أعلى في هذا الشأن)".

نبتت دراسة Ziobrowski الكونغرس إلى أن الباحثين بدأوا في الانتباه إلى هذه الحالة السيئة. قد يؤدي أي فحص ناتج عن الجشع إلى إبطاء نشاط الأسهم للمسؤولين المنتخبين، ولكن بالتأكيد لم يوقفه: ذهب فريق Ziobrowski لفحص أداء أعضاء مجلس النواب من عام 1985 إلى عام 2001، ونشر النتائج التي توصلوا إليها في عام 2011. أخيراً ، تغلب الممثلون على السوق بمعدل ست نقاط مئوية سنوياً. اقترحت بعض الدراسات الحديثة أن نتائج Ziobrowski قد لا تصمد لفترات لاحقة - ربما بسبب التدقيق الشديد الذي أعقب بحثهم ، بما في ذلك مقطع "60 دقيقة" 2011 الذي يضم الصحفي الاستقصائي بيتر شفايتزر. لكن إذا تم مراجعة ما حدث في عام 2008 عندما تعرضت البلاد لكارثة مالية ، فإن الجشع لا يزال في كثير من الأحيان يتفوق على المصلحة العامة. في خريف عام 2008، اكتشف النائب باع بول رايان، وهو جمهوري من ولاية ويسكونسن أن القطاع المالي على وشك الانهيار - وقبل أن يعرف الجمهور. كما قام النائب سبنسر باخوس وهو نائب جمهوري أيضاً، بوضع رهانات في اليوم التالي على أن الأسهم المالية ستخفض في شكل خيارات "قصيرة". بسبب ذلك، تم التحقيق مع باخوس للتداول من الداخل ولكن تم تبرئته من قبل أقرانه في الكونغرس. نفى رايان ارتكاب أي مخالفة وترشح لمنصب نائب الرئيس، وأصبح فيما بعد رئيساً لمجلس النواب. من هذا المنطلق، تظهر الدراسات أن ما يفعله السياسيون في الأزمات يساهم في ملئ محافظهم المالية.

لابد من التذكير بأن أعضاء الكونجرس كانوا يميلون إلى التصويت لصالح خطة إنقاذ البنوك لعام 2008 إذا استفادت من ممتلكاتهم في أشياء مثل أسهم القطاع المالي، وهذا وفقاً لبحث أجراه أستاذ كلية إدارة الأعمال في لندن أحمد طاهون ولورنس فان لينت من كلية تيلبورغ للاقتصاد والإدارة، لمعهد التفكير الاقتصادي الجديد. وجد الباحثون أن الممثلين كانوا "أكثر ميلاً بنسبة 60 % للتصويت لصالح التدخل الحكومي عندما أثرت الأزمة المالية على ثروتهم الشخصية". وأظهرت الدراسة أيضاً أن البنوك التي يحتفظ فيها أعضاء كبار في لجان الرقابة بالكونجرس ذات الصلة بالتمويل بأسهمهم حصلت على أموال الإنقاذ بشكل أسرع، ولفترات أطول وأرخص من البنوك الأخرى. يالها من صدفة!

بحلول عام 2012، وصل الغضب إلى النقطة التي وقّع فيها الرئيس باراك أوباما على قانون وقف التداول على معرفة الكونجرس (STOCK) وسط ضجة كبيرة. تم وصفه على أنه نهاية للتداول من الداخل من قبل أعضاء الكونجرس والسلطة التنفيذية وموظفيهم. في الواقع، كان قانوناً ضعيفاً لما يحتويه من الثغرات - وفي عام 2013، وقّع أوباما على مشروع قانون دمره أكثر. لذلك ، استمرت لعبة التداول من الداخل.

شهدت قصة بوليتيكو لعام 2017 على الشعبية المستمرة للظاهرة، حيث سلط الضوء على مجموعة صغيرة من المشرعين الأثرياء - الذين يمتلك بعضهم حصصاً كبيرة في الشركات الخاصة المتأثرة بعملهم التشريعي - الذين كانوا يجرون الآلاف من عمليات تداول الأسهم سنوياً. ظهر تضارب مزعج في المصالح يدور حول سياسيين مثل النائب كورت شريدر العضو المنتدب في مجلس النواب، لجنة الطاقة والتجارة، الذي يبدو أنه كان يحب التجارة في شركات مثل Exxon



Mobil و ConocoPhilips. أو النائب هال روجرز النائب الجمهوري عن ولاية كنتاكي، الذي احتفظ بالملكية الجزئية للبنك وكثيراً ما كان يتم تداول الأسهم أثناء رئاسته للجنة الاعتمادات في مجلس النواب التي تشرف على تنظيم البنوك.

يبدو أن القواعد الحالية في الكونغرس متساهلة للغاية لدرجة أنه يمكن بالفعل امتلاك شركات والجلوس في مجالس إدارة الشركات طالما أنك لا تحصل على راتب. ولماذا تحتاج إلى راتب عندما تكون عوائد الأسهم جيدة جداً؟ أظهر النائب كريس كولينز، جمهوري من نيويورك، مثل هذه الحماسة في لعبة المطلعين، حيث سمعوه وهو يتباهى في المصعد، "هل تعرف عدد أصحاب الملايين الذين صنعتهم في بوفالو في الأشهر القليلة الماضية؟"

لم يكن كولينز، أحد المؤيدين الأوائل للرئيس دونالد ترامب في الكونغرس، مساهماً في شركة مخدرات أسترالية فحسب بل كان أيضاً عضواً في مجلس إدارتها، خدعه لتجنب الخسائر عندما فشل أحد عقايرها في تجربة شملت استدعاء ابنه لتحذيره من التخلص من المخزونات على عجل. أظهر مقطع فيديو أنه يجري المكالمة أثناء نزهة في البيت الأبيض. بعد ذلك، وجهت إليه تهمة التجارة من الداخل والكذب على عملاء فيدراليين. لكن رشحت التقديرات إعادة انتخابه مع تمسكه بنفي التهم المنسوبة إليه.

لا تزال واشنطن غارقة في مستنقع المال، فعندما يتعلق الأمر بإثراء أعضاء الكونغرس لأنفسهم على النفقة العامة، فإن تطبيق قواعد الأخلاق يبدو عشوائياً في أحسن الأحوال، فبيانات الإفصاح غير كاملة ويصعب على الجمهور العثور عليها. قد يكون تحديد ما يحدث في ملعب الجولف أو ما يتم تمريره بين أفراد العائلة والموظفين شبه مستحيل. المنطقة الرمادية ضخمة ومن الصعب إثبات المخالفات. لم يكن أي من هذا مفاجئاً لعالم السياسة توماس فيرغسون، الذي أظهر بحثه مع بول جورجينسن وجي تشين بعبارات صارخة كيف تؤثر الأموال على انتخابات الكونغرس. يُظهر ملخص حديث للنتائج التي توصلوا إليها علاقة خطية مباشرة بين الأموال التي يتم إنفاقها والأصوات التي حصل عليها مرشحو الكونغرس من الأحزاب الرئيسية في كل انتخابات منذ عام 1980. لاحظ فيرجسون قائلاً "يبدو هذا تقريباً كقانون من قوانين الطبيعة باستثناء أنه ليس كذلك بالطبع. إنها نتيجة لكيفية عمل مؤسساتنا".

تحدث الخبير الأمريكي في مكافحة الفساد **ماثيو ستيفنسون** عن تاريخ الفساد في الولايات المتحدة<sup>4</sup> / 23 سبتمبر 2020 حيث أشار إلى أن "الولايات المتحدة، كقوة صناعية شابة، عانت من مستويات الفساد السياسي التي ترتبط بشكل شائع اليوم بالدول الفقيرة في العالم النامي". هذه من بين النتائج التي توصلت إليها ورقة عمل جديدة شارك في كتابتها البروفيسور في كلية الحقوق بجامعة هارفارد ماثيو ستيفنسون 2003 وقاضي المحكمة العليا بولاية كاليفورنيا والبروفيسور في جامعة ستانفورد ماريانو فلورنتينو كويلار بعنوان "ترويض الفساد النظامي: التجربة الأمريكية وآثارها على المعاصر" التي تؤرخ لتاريخ الفساد في الولايات المتحدة بين عامي 1865 و 1941.

استكشف ستيفنسون الفساد في بلدان أخرى لسنوات عديدة، فقبل سنوات، أطلق "مدونة مكافحة الفساد العالمية" والتي تركز نفسها لتعزيز التحليل والمناقشة حول مشكلة الفساد في جميع أنحاء العالم. في عام 2017، نظم مؤتمراً في

<sup>4</sup> <https://today.law.harvard.edu/a-history-of-corruption-in-the-united-states/>



Harvard Law Today حول الأثرياء الشعبويين لتحفيز المزيد من البحث المنتظم والدقيق حول هذه الظاهرة السياسية. وفي المقابلة، أوضح ستيفنسون سبب ازدهار الفساد في الولايات المتحدة لفترة طويلة، وكيف تم هزيمته إلى حد كبير من قبل الإصلاحيين، ولماذا يجب أن نقلق بشأن عودته. وفي سؤال طرح على الخبير حول أنواع الفساد التي كانت تواجهها الولايات المتحدة خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وما مدى منهجية ذلك؟ أجاب **ماثيو ستيفنسون**: كان الفساد مشكلة خطيرة في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر والعشرين. في الواقع، كان أحد الأشياء التي كانت مدهشة جدًا بالنسبة لي، بصفتي مؤرخًا يركز بشكل أساسي على الفساد في العالم النامي الحديث، هو مدى تشابه مشكلة الفساد في الولايات المتحدة قبل قرن ونصف بالفساد المنهجي الذي نراه في البلدان النامية الحديثة. لا أريد المبالغة في هذه النقطة. هناك أيضًا الكثير من الاختلافات المهمة. لكن في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وجدنا عددًا من أشكال الفساد التي ستكون مألوفة تمامًا لطلاب الفساد المعاصر.

**أولاً**، هناك الكثير من الفساد المرتبط بالآليات السياسية، خاصة وإن لم يكن حصريًا في المناطق الحضرية. توفر الماكينات السياسية وظائف لأنصارها، الذين يستخدمون مواقعهم لتوليد دخل غير مشروع لأنفسهم ولرؤساء الأحزاب، وحشد الناخبين لدعم المرشحين المدعومين من الماكينة. كما توفر أيضًا فوائد ملموسة للناخبين لضمان دعمهم.

**ثانيًا**، بينما كانت الماكينات السياسية تميل إلى الهيمنة على الحكومات المحلية، كانت ممارسة بيع وشراء المناصب العامة أو استخدام التعيينات الحكومية لشراء الدعم السياسي، منتشرة على المستوى الوطني أيضًا.

**ثالثًا**، أفسدت المصالح التجارية الثرية السياسيين لتلقي معاملة تفضيلية من قبل الحكومة، على سبيل المثال من خلال تقديم رشاي للمشرعين، أحيانًا في شكل أسهم شركة أو امتيازات خاصة، لتقديم مزايا خاصة للشركات، أو النظر في الاتجاه الآخر عندما تكون المصالح الخاصة كذلك، إضافة إلى سرقة أموال دافعي الضرائب. غالبًا ما تضمنت هذه الأنواع من الفساد مشاريع البنية التحتية التي تدعمها الحكومة، وخاصة السكك الحديدية، واستخراج الموارد الطبيعية.

وطرح السؤال على الخبير حول ما إذا كانت التحديات مشابهة أو مخالفة للتحديات التي يواجهها مصلحي العصر الحديث؟ فأجاب **ستيفنسون**: اسمحوا لي أن أبدأ بالاختلافات، لأنني أريد أن أتأكد من عدم المبالغة في تقدير أوجه التشابه. أولاً، على الرغم من أن الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر كانت من نواح كثيرة دولة نامية، إلا أنها كانت لا تزال دولة غنية جدًا بمعايير ذلك الوقت. العديد من البلدان النامية الحديثة التي تتعامل مع الفساد المنهجي تتعامل أيضًا مع الفقر المدقع. ثانيًا، بالإضافة إلى الثراء النسبي للولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان لديها شيان آخران لتحقيق ذلك. لسبب واحد، على الرغم من حقيقة أن الفساد كان منتشرًا، فإن الولايات المتحدة لم تكن أبدًا دولة كليبوقراطية - لا نرى الرؤساء خلال هذه الفترة ينهبون الخزائن الوطنية أو يأخذون الرشاي شخصيًا. نظر الكثير من الرؤساء في الاتجاه الآخر، أو تسامحوا وقاموا بحماية نظام فاسد إلى حد ما، لكننا لا نرى نوع القيادة الكليبوقراطية التي تكافح بعض الدول النامية الحديثة لإزاحتها. لشيء آخر، على المستوى الفيدرالي على الأقل، بدت مؤسسات العدالة - المحاكم والمدعون العامون - نظيفة نسبيًا وتعمل بشكل أساسي. لا أريد المبالغة في ذلك. كانت هناك بالتأكيد مشاكل. لكن العديد من البلدان النامية الحديثة تحاول السيطرة على الفساد المستشري في الأنظمة التي

تكون فيها مؤسسات العدالة نفسها فاسدة على نطاق واسع. لم تكن هذه المشكلة شديدة في الولايات المتحدة. فساد نظام العدالة حدث أحياناً على مستوى الولاية والمستوى المحلي ، لكن الحكومة الفيدرالية كانت قادرة على التدخل عندما حدث ذلك ، لا سيما في النصف الأخير من القرن العشرين. وبعد أن أبرزت تلك الاختلافات المهمة ، اسمحوا لي الآن أن أؤكد بعض أوجه التشابه فيما يتعلق بالتحديات. أولاً، كما أشرت أعلاه، واجهت الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التحدي المتمثل في استئصال الفساد الممنهج، حيث لم يكن هذا الفساد منتشرًا فحسب، بل كان متورطاً بعمق في عمل النظام السياسي. لم يكن الفساد مجرد شكل من أشكال السلوك الشاذ ؛ كانت الطريقة التي تم بها العمل. ثانيًا ، على عكس العديد من الدول الغربية الغنية الأخرى التي قامت بعمل لائق للسيطرة على الفساد ، كانت الولايات المتحدة ديمقراطية سياسية - ديمقراطية صاخبة وناضبة بالحياة - قبل أن تشرع الدولة في إصلاحات حكومية جيدة. لذلك ، ليس الأمر كما لو أن زعيمًا واحدًا أو نخبة حاكمة صغيرة يمكن أن تدفع من خلال مجموعة من إصلاحات الحوكمة ، على غرار ما حدث في السويد أو الدنمارك عندما كانت هاتان الدولتان ملكيتين ، أو ما فعلته حكومة لي كوان يو في سنغافورة في الخمسينيات والستينيات. وبهذا المعنى، فإن التحديات التي تواجه الإصلاحيين المناهضين للفساد في الديمقراطيات الحديثة الكبيرة مثل الهند والبرازيل ونيجيريا قد تحمل تشابهًا أقرب للولايات المتحدة بعد 150 عامًا من الوضع الذي يواجهه بعض الأمثلة الشائعة "لقصص النجاح" الحديثة لمكافحة الفساد مثل سنغافورة وهونج كونج. وفي سؤال حول كيف تطورت عملية الإصلاح لمكافحة الفساد بمرور الوقت في الولايات المتحدة؟ كيف أصبحت الولايات المتحدة أقل فسادًا؟ أجاب ستيفنسون: ربما كان أكبر درس استخلصته أنا وشريكي في التأليف من فحصنا لتاريخ الولايات المتحدة هو أنه لم تكن هناك نقطة تحول واحدة. كانت الحرب ضد الفساد في الولايات المتحدة عملية بطيئة طويلة ، تكشف على مدى أجيال - وبالطبع لم تنته بعد. هذه في حد ذاتها ملاحظة مهمة ، لأن الناس في بعض الأحيان يمكن أن يصبحوا متشائمين بشأن مشكلة الفساد ، ويعتقدون أنه لا يوجد شيء يمكن القيام به ، ويمكن أن يستنتجوا بسرعة كبيرة أن هذا الإصلاح أو ذاك لم يكن فعالاً. في الوقت نفسه ، اقترح بعض العلماء البارزين أنه عندما يكون الفساد متجذراً بعمق في المجتمع ، فإن الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير ذي مغزى هي من خلال نهج "الانفجار الكبير" - مجموعة إصلاحات تحويلية ضخمة ، يقودها بشكل عام قائد ذو رؤية . لكن الولايات المتحدة لا تناسب هذا النموذج.

خذ على سبيل المثال إصلاح الخدمة المدنية الذي كان من أهم الإجراءات التي تم تبنيها خلال هذه الفترة. تم تقديم مشروع قانون إصلاح الخدمة المدنية الفيدرالية بعد فترة وجيزة من الحرب الأهلية، ولم يذهب إلى أي مكان. استغرق الأمر ما يقرب من عقدين من الضغط قبل أن يمر الكونجرس أخيراً أول إجراء هام لإصلاح الخدمة المدنية ، قانون بندلتون ، في عام 1883. أنشأ قانون بندلتون ما نسميه "نظام الجدارة"، على عكس "نظام الغنائم"، من أجل تعيين وترقية موظفي الخدمة المدنية. لكن قانون بندلتون لم يغطي سوى نسبة صغيرة إلى حد ما من الخدمة المدنية الفيدرالية ولم يغطي الولايات على الإطلاق. لكن ما يسمى بنظام الجدارة استمر في التوسع على فترات متقطعة على مدى العقود العديدة المتتالية، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، كان ما يقرب من 90 ٪ من الموظفين المدنيين الفيدراليين يتمتعون بحماية الخدمة المدنية، واعتمدت الولايات إجراءات مماثلة خاصة بها. نرى نفس النمط الطويل والمرسوم عندما يتعلق الأمر بسن وإنفاذ القوانين الجنائية ضد الرشوة والاختلاس. ليس الأمر كما لو كانت هناك حملة قمع واحدة أو حملة ضخمة يمكنك الإشارة إليها وتقول، " كانت تلك نقطة التحول". يتم تعزيز القوانين بمرور الوقت، ويبدأ المدعون العامون

في رفع القضايا، ويبدأ تدريجياً إفلات كبار المسؤولين بحكم الأمر الواقع من العقاب. إذن، ما الذي يفسر التغيير؟ ما هي العوامل السياسية والاجتماعية التي كانت في العمل؟ أي شيء أقوله بشأن هذا هو بالضرورة تخميني، لكن مسحنا للتاريخ يشير إلى بعض العوامل. أولاً، لعبت الصحافة دوراً مهماً، لا سيما ما يسمى بـ muckrakers. وهناك بعض الأبحاث التي تشير إلى أن التغييرات التكنولوجية في صناعة الإعلام - أشياء مثل انخفاض سعر ورق الصحف - قد غيرت اقتصاديات صناعة الإعلام، مما أدى إلى مزيد من المنافسة للقراء والمزيد من التغطية لفضائح الفساد. ثانياً، لعب النشطاء المواطنون - ما نسميه اليوم "المجتمع المدني" - دوراً مهماً. وثالثاً، يبدو أن هناك علاقة مثيرة للاهتمام بين التحرك نحو حكومة أنظف والنمو العام في حجم وسلطة الحكومة، وخاصة الحكومة الفيدرالية، خلال هذه الفترة. يعتقد الكثير من الناس أن الحكومات الأكبر تميل إلى أن تكون أكثر فساداً، وفي الواقع في أوائل القرن التاسع عشر، يبدو أن توسيع دور الحكومة في الاقتصاد، من خلال أشياء مثل إصدار موثيق الشركات ودعم تحسينات البنية التحتية، أدى إلى زيادة في الفساد العام. لكن الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين كانت فترة توسع كبير في حجم الحكومة الفيدرالية وسلطتها، وكانت هذه أيضاً الفترة التي شهدنا فيها أكبر قدر من التقدم في الحد من الفساد. الآن، إذا نظرت إلى المقارنات الحديثة عبر البلاد، فربما لا يكون هذا مفاجئاً. اتضح أن الحكومات الأكبر - حيث يُقاس حجم الحكومة عادةً على أنه الإنفاق الحكومي أو الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - تميل إلى أن يُنظر إليها على أنها أقل فساداً بشكل ملحوظ، وكل ما عدا ذلك متساوٍ.

الأسباب ليست واضحة تماماً، لكن لدينا بعض التخمينات المستنيرة. أولاً، يميل المواطنون إلى أن يكونوا أكثر عدوانية بشأن مراقبة الحكومة عندما تكون أكبر وأكثر نشاطاً، وعندما يتم فرض ضرائب أكبر على المواطنين ويعتمدون أكثر على الحكومة في مختلف الخدمات. ثانياً، كان نمو الحكومة يرجع في جزء كبير منه إلى توسيع شبكة الأمان العامة، والتي ربما تكون قد قوضت وظائف الآلات السياسية التقليدية. قد تكون الحكومات الأكبر أيضاً أكثر بيروقراطية واحترافية. مرة أخرى، هذه كلها تكهنات، لكن يبدو أن قصة حكومة الولايات المتحدة على مدار أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبحت حكومة أكبر وأنظف في نفس الوقت، بشكل مترادف إلى حد ما.

وفي سؤال حول مدى فساد الولايات المتحدة اليوم، وكيف تقارن مع الدول والمجتمعات الأخرى؟ أجاب **ستيفنسون**: من الصعب القول، لأننا نفتقر إلى تدابير موضوعية وبسبب المناقشات الطويلة حول معنى "الفساد". بعد كل شيء، بعض الممارسات المتعلقة بالضغط وتمويل الحملات التي قد تعتبرها دول أخرى فاسدة، في الولايات المتحدة، ليس مسموحاً بها فحسب، بل محمية دستورياً. لكن دعني أحاول الإجابة على سؤالك على افتراض أننا نتحدث عما يمكن أن نسميه الفساد "التقليدي" أو "الأسود": الرشوة والاختلاس وما شابه. لا يزال هذا النوع من الفساد موجوداً في الولايات المتحدة. لدى وزارة العدل قسم كامل يركز على ما يسمى بجرائم النزاهة العامة. ولكن بشكل عام، إذا كنا نركز على تلك الأشكال من الفساد، فإن الولايات المتحدة أقل فساداً بكثير مما كانت عليه في السابق، وبشكل عام أقل فساداً من العديد من البلدان الأخرى. لم يسبق لي أن طلب مني ضابط شرطة رشوة، ولم أسمع عن حدوث ذلك لأي شخص أعرفه في الولايات المتحدة، فقد تمكنت من توصيل خدمة الهاتف الخاصة بي دون الحاجة إلى دفع رشوة. هذا النوع من الفساد شائع في أجزاء كثيرة من العالم. وعلى الرغم من المخاوف الجدية بشأن إدارة ترامب وتجاهلها الصارخ للمعايير الأخلاقية، لم تواجه الولايات المتحدة نوعاً من حكم الفاسد الصارخ الموجود في أماكن مثل غينيا الاستوائية. لا تفهموني خطأ: لا تزال

مشكلة الفساد في الولايات المتحدة ، وهي مشكلة يجب أن نتعامل معها بجدية. لسنا بأي حال من الأحوال الرائد العالمي في الحكومة النظيفة. لكن الوضع لم يكن سيئًا تقريبًا كما كان عليه من قبل ، وليس بنفس السوء الذي كان عليه في أي مكان آخر من العالم.

في سؤال حول ما الذي يمكن أن يستخلصه الإصلاحيون المعاصرون من صعود وسقوط وصعود الفساد مرة أخرى في الولايات المتحدة؟ وهل توجد استراتيجيات فعالة لإحداث إصلاح هيكلي أو مكافحة الفساد المنهجي؟ أجاب **ستيفنسون**: من الخطر دائمًا استخلاص "دروس" سهلة من الأمثلة التاريخية، بالنظر إلى جميع الاختلافات في السياق. إن أهم الدروس التي أؤكد لها للمصلحين المعاصرين من تجربة الولايات المتحدة هي بعض الموضوعات الأوسع التي ذكرتها أعلاه: الإصلاح يستغرق وقتًا ، إنها عملية طويلة ، ولا ينبغي أن نفترض أن البلدان التي تعاني من الفساد المنهجي لا يمكن أن تفلت منها أبدًا ، أو أن الفساد هو بطريقة أو بأخرى جزء ثابت من الثقافة أو النفس الوطنية. إذا كنت سأحاول أن أكون أكثر تحديدًا ، فرمًا سأسلط الضوء على بعض عناصر الكفاح الأمريكي ضد الفساد في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي يبدو أنها كانت مهمة ، إصلاح الخدمة المدنية وغيرها من الإجراءات المناهضة للمحسوبية ، إلى جانب إضفاء الطابع المهني العام على الحكومة ؛ والصحافة القوية والمستقلة ، ومؤسسات العدل المستقلة والفعالة ، بما في ذلك المحاكم والمدعون العامون ، كذلك الشفافية خاصة فيما يتعلق بأشياء مثل الميزانيات العامة ، وشبكة الأمان الاجتماعي القوية وتدابير أخرى لتحل محل الوظائف الاجتماعية التي تؤديها المنظمات الفاسدة في كثير من الأحيان.

طرح سؤال حول مدونة مكافحة الفساد التي بدأت منذ 2017 تتعقب وتصنف ما تصفه بالادعاءات الموثوقة بأن الإدارة الحالية وشركائها المقربين كانوا فاسدين ، وربما بشكل غير قانوني ، في الاستفادة من سلطة الرئاسة لإثراء أنفسهم. فأجاب **ستيفنسون**: ربما يكون أكبر استفادة هنا هو مدى تجاهل إدارة ترامب ، والرئيس ترامب وعائلته على وجه الخصوص ، للمعايير التقليدية فيما يتعلق بالفصل بين الوظائف العامة والخاصة. مرة أخرى ، ركزت معظم أعمال الأكاديمية حول الفساد على بلدان أخرى ، وخاصة البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية ، ومن المذهل والمقلق حقًا مدى تشابه عائلة ترامب وإدارة ترامب مع هؤلاء القادة الفاسدين الذين رأيناهم في أماكن مثل تايلاند و الفلبين وجنوب افريقيا. ربما يكون أكبر استفادة بالنسبة لي - وهذه ليست فكرة أصلية - هو مدى اعتماد نظام الولايات المتحدة تقليديًا على المعايير غير الرسمية بدلاً من القوانين واللوائح الرسمية لكبح هذا النوع من السلوك. كان هناك ، تقليديًا ، شعور بأن بعض الأشياء "لم تُنجز للتو" ، لكن ترامب يفعلها. وحتى في حالة وجود قوانين مصممة لمعالجة بعض هذه الأشكال من الفساد أو تضارب المصالح فإن تلك القوانين لم تثبت فعاليتها بشكل واضح. رفع ناشطون دعوى قضائية ضد الرئيس ترامب لانتهاكه بند المكافآت في الدستور في غضون أسابيع قليلة بعد تولي ترامب منصبه. هذه القضايا لا تزال تشق طريقها في المحاكم. ليس من الواضح من الذي سينتصر بناءً على المزاي ، ولكن النقطة الأهم هي أن ما يقرب من أربع سنوات مرت دون حل ، لذا فإن الأمر بعيد تمامًا عن النقطة المهمة. لست متأكدًا مما يمكن فعله حيال ذلك ؛ هناك بالتأكيد عيوب في فرض الكثير من اللوائح الصارمة على الرئيس. لكنني أعتقد بالتأكيد أن أحد الأشياء المقلقة التي تعلمناها من هذه الإدارة هو أننا في الولايات المتحدة لسنا محصنين ضد هذه الأنواع من الفساد كما كنا نعتقد. نعم ، الأمور أفضل مما كانت عليه قبل 150 عامًا في معظم النواحي. لكنني لست متأكدًا من أنه كان لدينا في أي وقت مضى

رئيس كان متعجرفاً في تجاهله للحدود الأخلاقية ، وجشعاً. ليس من الواضح ما إذا كان نظامنا القانوني أو السياسي قادراً على التعامل مع هذا النوع من القادة ، وهذا يقلقني.

يعتبر كل من **أليكس توسانوفيتش وويل راجلاند وأدم باركلي** أنه لطالما اعتبرت الحكمة التقليدية أن الكونجرس لن يجعل محاربة الفساد وإصلاح العملية الديمقراطية أولوية قصوى. لدى الناخبين العديد من الاهتمامات المباشرة، بما في ذلك الرعاية الصحية والوظائف والتعليم، والتي تغطي على القضايا الأخرى مثل إصلاح تمويل الحملات الانتخابية أو هكذا يبدو حتى الآن. لعقود من الزمان، ذهبت استطلاعات الرأي إلى دحض هذه الحجة، حيث وجدت باستمرار أن الناخبين فقدوا الثقة في النظام السياسي الأمريكي. اليوم ، يعتقد 3 من أصل 4 أمريكيين أن "القوانين التي تسنها الحكومة الوطنية هذه الأيام تعكس في الغالب ما تريده المصالح الخاصة القوية وجماعات الضغط الخاصة بهم."<sup>5</sup> ووجدت استطلاعات الرأي الأخيرة أن "الفساد في واشنطن" تم تصنيفه على أنه "أهم" قضية بالنسبة للمرشحين ليخاطبوا بها عدد من الناخبين أكثر من أي قضية أخرى. يعتقد 77 % من الناخبين أنه إما "الأهم" أو "المهم للغاية". يدرك الناخبون أنه عندما تكون السياسة فاسدة ، فإن أولوياتهم تتراجع عن أولويات القلة المحظوظة. لمرة واحدة، يبدو أن القادة في مجلس النواب يفهمون ذلك أيضاً. أثبتت انتخابات التجديد النصفي لعام 2018 أن الحكمة التقليدية خاطئة. أدرك المرشحون في جميع أنحاء البلاد أهمية محاربة الفساد وإصلاح الديمقراطية. لقد ركضوا عليها، وفازوا بها، وهم الآن على استعداد للمضي قدماً في تشريعات رئيسية في مجلس النواب لفعل ذلك بالضبط.

فاز المرشحون الديمقراطيون في انتخابات موجهة لاستعادة السيطرة على مجلس النواب، وذلك جزئياً من خلال الترشح على أساس برنامج للحد من ثقافة الفساد في واشنطن. القادة الديمقراطيون في مجلس النواب، بمن فيهم زعيمة الأغلبية في مجلس النواب نانسي بيلوسي (ديمقراطية عن ولاية كاليفورنيا)، والنائبة ستيني هوير (د-دكتوراه في الطب)، والنائب جون سارابينز (د-د)، رئيس فريق العمل المعني بإصلاح الديمقراطية في مجلس النواب، أوضحوا أن إحدى أولوياتهم التشريعية الأولى ستكون تمرير التغييرات في تمويل الحملات، والأخلاقيات، وقواعد التصويت. سيفعلون ذلك بتأييد ساحق من الكتلة الحزبية للديمقراطيين في مجلس النواب، بما في ذلك عدد كبير من الأعضاء الجدد الذين شاركوا في حملتهم على ضرورة رفض المصالح الخاصة واستعادة ثقة الجمهور في الديمقراطية الأمريكية. ان ما يقرب من نصف الأعضاء في مجلس النواب الداخل قد التزموا بالفعل، بشكل رسمي، بمتابعة هذه الرسالة من خلال تمرير سلسلة من الإصلاحات الرئيسية. بشكل جماعي، إذا تم سن هذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات ذات الصلة، فإنها ستحارب الفساد، وتستعيد الحق في التصويت، وعلى حد تعبير عدد من الأعضاء المنتخبين حديثاً، "ستغير بشكل قاطع الطريقة التي تعمل بها واشنطن". مع هذه الإصلاحات ، سيتم تمويل الحملات إلى حد كبير من قبل المانحين الصغار - وليس المصالح الخاصة الضخمة. سيتم الكشف عن مصدر كل دولار يتم إنفاقه على الإعلانات السياسية. سيتم منع المصالح الأجنبية والخاصة من أنواع معينة من النشاط السياسي. سيكون التصويت أسهل وأكثر سهولة من أي وقت مضى. ناهيك عن الإصلاحات الأخرى للتعامل مع الضغط والأخلاق والتلاعب الحزبي في الدوائر الانتخابية، والتي من المحتمل أن تتبع ذلك أيضاً. لقد

<sup>5</sup> <https://www.americanprogress.org/issues/democracy/news/2018/11/09/460692/anti-corruption-congress>

دفع العديد من مرشحي مجلس النواب - الجدد والقدامى - دفعة أولى مهمة على هذه الوعود السياسية. لقد بذلوا قصارى جهدهم لجمع تبرعات صغيرة من الأشخاص العاديين بدلاً من التبرعات الكبيرة من المصالح الخاصة.

ان مرشحي مجلس النواب المنتخبين لأول مرة - والمرشحين الديمقراطيين لأول مرة على وجه الخصوص - قد جمعوا حصصاً كبيرة من أموال حملتهم من مانحين صغار (أولئك الذين يقدمون 200 دولار أو أقل) وأسهم صغيرة بشكل متزايد من أصحاب المصالح الخاصة. في الواقع، ذهب 122 مرشحاً في مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي لعام 2018 إلى حد رفض أموال الشركات من PAC تماماً، مما أرسل رسالة قوية حول معارضتهم للوضع الراهن الذي يغذي المصالح الخاصة والذي يشوه عملية صنع السياسات لصالح الأمريكيين وشركات الأثرياء. وبعيداً عن الإضرار بحملاتهم، فإن توضيح أنهم لن يخضعوا للمصالح الخاصة قد ساعد في إلهام دعم المانحين الصغار. إن حقيقة أن المرشحين كانوا قادرين على إدارة حملات تنافسية بأموال أكثر من مانحين صغار وأموال أقل أو معدومة من PACs للشركات توضح أن الحملات الممولة من القطاع العام يمكن أن تكون بديلاً قابلاً للتطبيق لنظام الأموال الكبيرة. ويظهر أن المواطنين يكافئون السياسيين المستعدين لرفض داعمي المصالح الخاصة.

المرشحون المنتخبون حديثاً لمجلس النواب - لا سيما أولئك الذين رفضوا أموال الشركات من PAC - يعكسون بشكل أفضل تنوع أمريكا من أسلافهم. والجدير بالذكر أن هناك الآن 100 امرأة في مجلس النواب، محطة الرقم القياسي السابق البالغ 88 امرأة. يمثل هذا خطوة مهمة نحو تصحيح الخلل الديموغرافي في الكونجرس، والذي ينحرف بشدة تجاه كبار السن من الرجال البيض و"يعزز الاعتقاد السائد الآن بأن حكومتنا منفصلة عن اهتمامات الناس العاديين ولا تستجيب لها". حتى الآن، يتخلف مجلس الشيوخ عن مجلس النواب من حيث التنوع والدعم المسجل لإصلاح الديمقراطية. قد تكون مسألة توقيت بشكل أساسي: كما هو متوقع، يظل مجلس الشيوخ في أيدي أغلبية الحزب الجمهوري التي أظهرت القليل من الاهتمام بمكافحة الفساد والتي فقدت أكثر أعضائها إصلاحاً السناتور السابق جون ماكين (جمهوري - AZ)، الذي وافته المنية في أغسطس 2018. ومع ذلك، فإن دعم مجلس الشيوخ لإصلاح الديمقراطية أخذ في الازدياد. على سبيل المثال، أعلن الزعيم الديمقراطي في مجلس الشيوخ تشاك شومر (ديمقراطي من نيويورك) - جنباً إلى جنب مع زملائه في مجلس النواب - عن دعمه لـ "صفقة أفضل لديمقراطيتنا". وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يقودون الطريق لإصلاح الديمقراطية الأمريكية ترددت شائعات بأنهم كانوا في تلك المرحلة يستكشفون الترشح للرئاسة في عام 2020. ألزم العديد من المرشحين في انتخابات التجديد النصفي لعام 2018 أنفسهم بديمقراطية أكثر قابلية للمساءلة وأظهروا هذا الالتزام في الطريقة التي أداروا بها حملاتهم. كما أنها عكست بشكل أفضل تنوع ناخبها، وفاز الكثير منهم. يجب على جميع أعضاء الكونجرس أن ينتبهوا: حتى يتخذ الكونغرس إجراءات، فمن غير المرجح أن تختفي قضايا إصلاح الديمقراطية. سيستمر الرأي العام الأمريكي في المطالبة بإصلاح قواعد النظام المزور.

## 2. كيف أصبحت الولايات المتحدة مركزاً للحكم الفاسد<sup>6</sup> العالمي

لقد أصبحت الولايات المتحدة المركز الرئيسي في آلة حكم اللصوص الحديثة في جميع أنحاء العالم. لكنها لم تبدأ مع ترامب. كثيراً ما يستخدم منتقدو الرئيس دونالد ترامب كلمة "كليبتوقراطية" لوصف قيادته وإدارته وبصماته على السياسة الأمريكية بشكل كبير. قبل عام 2016 - قبل انتخاب ترامب وراثسته قلبت الافتراضات حول المشروع الديمقراطي الليبرالي لأمريكا رأساً على عقب - كانت الكلمة، التي تعني حرفياً "حكم اللصوص"، تستخدم في الغالب فقط من قبل الأكاديميين وخبراء السياسة الخارجية. لكن بفضل حكم ترامب، مرّت "الكليبتوقراطية" بلحظة غير مسبوقة. ليس من الصعب معرفة السبب. كما اشار زاك بوشامب من Vox في عام 2017، فإن "غرائز ترامب الكليبتوقراطية" تتداخل بشكل كبير مع ديكتاتوري ما بعد الاتحاد السوفيتي والرجال الأقوياء المستبدين في أماكن أخرى، من فساد المحسوبة إلى إصراره على استهداف المعارضين بكل روافع السلطة التي تحت تصرفه - كما هو واضح أكثر. في محاولته تقوية تسليح حكومة أجنبية لمحاولة التحقيق مع منافس سياسي. كل هذا، بالطبع، صحيح: عدم ليبرالية ترامب، وميله لإدخال الفساد وتوسيعه حيثما أمكن، ليس سرّاً. لكن هذه الإدارة هي مجرد تنويع لانزلاق الولايات المتحدة على مدى عقود طويلة نحو أن تصبح مركزاً للحكم الكليبتوقراطي الحديث. أصبحت الولايات المتحدة أكبر ملاذ خارجي في العالم، مما يسمح للمحتالين والمجرمين بغسل وإخفاء مكاسبهم غير المشروعة في جميع أنحاء البلاد - الأموال المنهوبة من الخزانات الوطنية والسكان المعرضين للخطر في الخارج.

بالنسبة إلى الطغاة وعائلاتهم ومهربي البشر ومهربي الأسلحة، لا يوجد صديق أفضل من الولايات المتحدة، على الأقل عندما يتعلق الأمر بإخفاء مواردهم المالية عن أعين المتطفلين، سواء في الداخل أو في الخارج. أخيراً، أصبحت الولايات المتحدة المركز الأساسي في آلة حكم الكليبتوقراطية الحديثة في جميع أنحاء العالم، مما يسمح للأنظمة غير الليبرالية في كل مكان بالازدهار - ويهدد التجربة الديمقراطية الأمريكية في هذه العملية. كيف أصبحت الولايات الأمريكية سيدة لعبة الصدفة؟ أكبر مزود منفرد للشركات الصورية المجهولة في العالم ليس بنما أو جزر كايمان، إنها ليست سويسرا نصير السرية المالية، أو ملاذاً خارجياً تقليدياً مثل جزر الباهاما، إنها ديلاوير، والسبب الرئيسي هو الفيدرالية. بفضل الهيكل الفيدرالي للولايات المتحدة، يظل تشكيل الشركة خاضعاً للإشراف على مستوى الولاية، وليس في واشنطن.

لذا، إذا كنت مستبداً ناشئاً مهتماً ببعض سهولة غسل الأموال، فلن تلجأ إلى المسؤولين الفيدراليين في واشنطن. بدلاً من ذلك، تنظر إلى مسؤولي الدولة في دوفر، أو شايان، أو رينو للمساعدة في إنشاء شركات وهمية مجهولة لتوجيه وتنظيف أموالك غير المشروعة. في استطلاع للرأي نشره موقف غالوب في<sup>7</sup> 2015، رأى غالبية الأمريكيين ان الكونغرس فاسد وفاقد للمصداقية. اذ يبدو أن معظم الأمريكيين لا يثقون في معظم المشرعين لفعل الشيء الصحيح. تعتقد الأغلبية أن معظم أعضاء الكونغرس "بعيدون عن الأمريكيين العاديين" (79%)، "يركزون على احتياجات المصالح الخاصة" بدلاً من احتياجات ناخبهم (69%)، وفسادون (52%). الأمريكيون أقل انتقاداً لممثلهم، لكن نسباً كبيرة تقول إن أعضاء الكونغرس الخاص بهم بعيد المنال (48%)، ويركزون على المصالح الخاصة (47%) وفسادون (32%).

<sup>6</sup> مصطلح استخدمه الكاتب باتريك ميني للإشارة إلى الحكومة الروسية خلال نهاية الفترة الشيوعية (فترة الخصخصة) وعهد يلتسين. ومع ذلك، هناك تحول في استخدام المصطلح أيضاً للإشارة إلى الفساد العام الحقيقي أو المفترض، للحكومات.

<sup>7</sup> <https://news.gallup.com/poll/185918/majority-americans-congress-touch-corrupt.aspx>



### 3. دور جماعات الضغط في تفعيل الفساد الممنهج في مجلسي النواب والشيوخ:

تم سن قانون الإفصاح عن جماعات الضغط لعام 1995<sup>8</sup> ليحل محل قانون تسجيل جماعات الضغط الذي مضى عليه ما يقرب من 50 عامًا والذي كان يُنظر إليه على أنه غامض وغير كافٍ. تحدد الأحكام الحالية لتسجيل جماعات الضغط والإفصاح معايير وحدود أكثر وضوحًا لتحديد متى يجب على المنظمة تسجيل موظفيها كجماعات ضغط أو عندما تحتاج شركة الضغط أو أحد جماعات الضغط الفردية إلى التسجيل وتحديد العملاء. القانون موجه إلى جماعات الضغط المحترفة، أي أولئك الذين يتلقون مدفوعات للضغط من أجل صاحب عمل أو عميل، ويتطلب التسجيل والإبلاغ عن معلومات تعريف معين وبيانات مالية عامة وواسعة. بالإضافة إلى قانون الإفصاح عن عمليات الضغط، يتطلب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب والإبلاغ من أولئك الذين يعملون كوكلاء لحكومة أجنبية أو حزب سياسي أجنبي، والذين يشاركون في "الضغط" أو أنشطة الدعوة السياسية المماثلة الأخرى نيابة عنهم. تم سن أحكام مختلفة من القانون الفيدرالي وإصدار اللوائح لتقييد استخدام أي أموال اتحادية لأغراض الضغط إما من قبل وكالات الحكومة الفيدرالية أو من قبل المتعاقدين الفيدراليين أو الممنوحين. في محاولات للحد مما يُنظر إليه على أنه تأثير محتمل لا داعي له أو غير لائق في العمليات الحكومية، تم اعتماد قيود للحد من ضغط ما بعد التوظيف لبعض المسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة الفيدرالية لفترة من الوقت بعد تركهم الخدمة الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، للتعامل مع التصورات المماثلة للتأثير، اعتمد كلا مجلسي الكونغرس قواعد داخلية فيما يتعلق بقبول الهدايا والمزايا من قبل الأعضاء أو الضباط أو الموظفين في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ من مصادر خاصة، لا سيما من جماعات الضغط المسجلة أو وكلاء مديري المدارس الأجنبية أو عملائهم. لا يجوز قبول أي هدايا من قبل الأعضاء أو المسؤولين أو الموظفين باستثناء ما هو مسموح به في قواعد الغرفة المعنية؛ وبالتالي حتى الهدايا الصغيرة، فضلًا عن نفقات السفر الأكثر أهمية للمؤتمرات أو أحداث "تقصي الحقائق" المقدمة لأعضاء الكونغرس والموظفين من الأطراف الخاصة مثل جماعات الضغط وعملائهم، يتم تنظيمها وتقييدها بموجب أحكام قانون مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

القاعدة العامة أو "الافتراضية" في مجلسي النواب والشيوخ هي أنه لا يجوز قبول الهدايا من قبل أعضاء البرلمان والموظفين من مصادر خاصة خارجية، ما لم تسمح قواعد الهيئة المعنية بذلك على وجه التحديد. في حين أن القاعدة العامة هي أن تلقي جميع الهدايا محظور بشكل عام ما لم تسمح القواعد بذلك، فإن قواعد مجلس النواب ومجلس الشيوخ **تسرد أكثر من 20 استثناءً صريحًا للحظر المفروض على الهدايا (23 في الغرفة و24 في مجلس الشيوخ)**.<sup>9</sup> هذه الاستثناءات تفتح المجال للتأويل وللثغرات القانونية التي يمكن لعضو الكونغرس الاستفادة منها للهروب من المساءلة، حيث يمكنه قبول الهدايا ولو بشكل متفرق وتحت سقف مالي معين لكن الأهم أن لا يكون هو من يطلبها من ممثل جماعة الضغط المعنية بالتواصل معه. تبدو الإجراءات القانونية المنظمة لمسألة تلقي الهدايا والكراميات مليئة بالثغرات التي تسمح بالتأويل والتفسير وفق لمصلحة المتلقي والمستهدف، صحيح أن القيود والمحظورات التي وضعها القانون لا تنطبق فقط على الهدايا المقدمة مباشرة إلى عضو أو مسؤول أو موظف في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ ولكن أيضًا على الهدايا المقدمة إلى أحد أفراد عائلة العضو أو المسؤول أو الموظف، إذا تم تقديم الهدية "مع

<sup>8</sup> <https://www.everycrsreport.com/reports/RL31126.html>

<sup>9</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(1)(A)(i); Senate Rule 35, para. 1(a)(1).

معرفة وموافقة "العضو أو الضابط أو الموظف، وإذا كان لدى العضو أو الضابط أو الموظف" سبب للاعتقاد بأن الهدية قد قدمت بسبب "منصبه الرسمي"<sup>10</sup>. يعني ترك الامر للعضو نفسه للتفسير والتأويل حسب مصلحته، فما الداعي للحديث عن الهدايا أصلاً إذا لم تكن مرتبطة بمنصبه الرسمي وموقعه داخل الكونغرس وحركته وقدرته على التأثير والتشبيك بين مختلف اللجان والجماعات؟ من الواضح ان القانون فضفاض ويفتح المجال ليس فقط للتأويل اهما أيضا للهروب من المسؤولية بكل الطرف والأساليب.

ثغرة أخرى من ثغرات هذا القانون تتعلق أساساً بمسألة تلقي الهدايا من قبل جماعات الضغط حيث يشير القانون الى أنه "قد لا يقبل العضو أو المسؤول أو الموظف عن قصد هدية من جماعة ضغط مسجلة، وكيل مدير أجنبي، أو كيان خاص يحتفظ بعضو ضغط مسجل أو يوظفه، أو وكيل مدير أجنبي"<sup>11</sup>. تفتح كلمة "عن قصد" هنا المجال امام التأويل الذي يفيد بقبول الهدية او الاكراميات او الرشاوى من قبل عضو او ممثل جماعة الضغط، لكنه ينفي عن عضو الكونغرس نية القبول وكأن المسألة هنا مرتبطة بالنوايا وليس بالسلوك الواقعي الفاعل الذي يستوجب تحمل المسؤولية في الفعل.

#### • قبول الهدايا من جماعات الضغط:

بينما يتم تغطية الهدايا من جميع المصادر الخاصة عموماً بالمحظورات والقيود في قواعد الهدايا الخاصة بمجلس النواب ومجلس الشيوخ، لكن قد تسمح استثناءات معينة للمحظورات العامة للأعضاء والموظفين بتلقي أنواع معينة من الهدايا من عامة الناس، ولكنها لن تستثني هذه الهدايا إذا كانت من جماعات الضغط المسجلة، ووكلاء المديرين الأجانب المسجلين بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب، أو عملائهم. على سبيل المثال، استثناء "أقل من 50 دولاراً" في قواعد الهدايا الخاصة بمجلس النواب ومجلس الشيوخ، يسمح للأعضاء والموظفين بقبول الهدايا من مصادر خاصة بشكل عام إذا كانت قيمة الهدية أقل من 50 دولاراً، مثل زجاجة من الخمر أو النبيذ، لكن لن تسمح بتوزيع بعض تذاكر المناسبات الخاصة او العامة او الأحداث الرياضية أو الترفيهية. بغض النظر عن مصدر هذه الهدايا، إذا تم تقديم الهدية من قبل أحد جماعات الضغط، أو أحد الأجانب وكيل أو عميل خاص لجماعة الضغط أو الوكيل الأجنبي<sup>12</sup>، تبدو الاستثنائية في نوعية الهدايا مادة مهمة للمخترقين (جماعات الضغط المستفيدة) الذين يمكنهم استخدام كل الوسائل لتوريط العضو المستهدف واستجلاب مشاركته، ثم التأثير عليه للتغطية على مصلحة ما. علاوة على ذلك، يستثني القانون أي عضو في جماعة ضغط أو وكيل أجنبي قد يكون "قريباً" أو "صديقاً شخصياً" لعضو كونغرس أو ضابط أو موظف، اذ تدخل هذه الهدايا في إطار "الضيافة الشخصية" التي يقدمها او يعرضها حتى لو كان عضو جماعة ضغط أو وكيل أجنبي المفترض انه غير مستثنى بشكل منفصل من المحظورات القانونية، وبالتالي لا يمكن للأعضاء والموظفين قبول وجبات الطعام أو الإقامة في منزل أحد أعضاء جماعة الضغط فقط بموجب إعفاء "الضيافة الشخصية"<sup>13</sup>. الا أنّ مسألة الضيافة الشخصية هي مسألة مبهمه وغير واضحة في القانون، إضافة الى أنها في بعض

<sup>10</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(2)(B)(i); Senate Rule 35, para. 1(b)(2)(A)

<sup>11</sup> PUBLIC LAW 110-81—SEPT. 14, 2007 القانون المعدل

<sup>12</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(1)(A)(ii) and 5(a)(1)(B)(i); Senate Rule 35, para. 1(a)(2)(A),(B).

<sup>13</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(3)(P); Senate Rule 35, para. 1(c)(17).

الجوانب القانونية تسمح لعضو الكونغرس بالتحرك بموجب الاستثناءات التي تسمح له بتلقي الهدايا من اقربائه او أصدقائه، وهذا دليل إضافي على الفجوة بين القانون وقواعده الجامدة وغير الواضحة وبين السلوك الأخلاقي لعضو الكونغرس او المسؤول.

فيما يتعلق بتوفير نفقات السفر أو سداد هذه النفقات لأعضاء ومسؤولي وموظفي الكونغرس، فإن الاستثناء العام يسمح في ظروف محدودة ومعينة وتحت توجيهات محددة، للأعضاء والموظفين بالمشاركة في أنشطة السفر الرسمية<sup>14</sup>، إذا قام أحد أعضاء جماعات الضغط أو الوكيل الأجنبي أو العميل الذي ينتمي إلى جماعة الضغط أو الوكيل الأجنبي بالدفع مقابل هذا السفر، أو عندما يشارك عضو جماعة ضغط في التخطيط أو حضور الحدث تتم مناقشة هذا الاستثناء، بالإضافة إلى الاستثناءات الأخرى للحظر العام لتلقي الهدايا من مصادر خارجية خاصة. هنا أيضا تبقى مسألة المشاركة في المناسبات التي قد يتورط فيها عضو الكونغرس بموافقته وليس خوفا او جهلا بدور جماعة الضغط المعنية فيها، مسألة قابلة للتأويل والتفسير تتشابك فيها المصالح بين عضو الكونغرس وعضو جماعة الضغط.

تنص قواعد مجلس النواب ومجلس الشيوخ حاليًا على استثناء عام للحد الأدنى للهدايا من مصادر خاصة، وتسمح بقبول الهدية (بما في ذلك هدية الوجبة) إذا كانت قيمة الهدية أقل من 50.91 دولارًا للهدايا التي يبلغ مجموعها 100 دولار أو أكثر في غضون عام واحد من أي مصدر، ومع ذلك، قد لا يتم قبولها. أي هدية بقيمة 10 دولارات أو أكثر سيتم احتسابها ضمن الإجمالي السنوي، ولكن لا تتطلب القواعد صراحةً أي محاسبة محددة أو حفظ سجلات رسمي لجميع هذه الهدايا التي تبلغ قيمتها 10 دولارات أو أكثر. في حين أن هذا الاستثناء يسمح عمومًا بقبول الهدايا التي تقل عن 50 دولارًا من العديد من المصادر ، فإن هذا الاستثناء العام للهدايا التي تقل عن 50 دولارًا غير متاح للسماح بمثل هذه الهدية من أحد جماعات الضغط المسجلة أو وكيل مدير أجنبي أو من عملائه الخاصين.<sup>15</sup> لا يعني بالضرورة أنه لا يجوز تقديم "أي هدية" على الإطلاق أو تقديمها أو قبولها من قبل عضو أو موظف في الكونغرس من جماعات الضغط المسجلين أو عملائهم ، بل يعني أن هذه الهدية، يجب تقديمها أو قبولها بموجب استثناء، لكن يبقى هذا الاستثناء رهين بقيمة الهدية والهدف من وراء منحها او تقديمها لعضو ما. إحدى فئات الإعفاء الرئيسية من حظر الهدايا الصارم هي الهدايا من الأقارب والهدايا من الأصدقاء الشخصيين. الحظر المفروض على الهدايا في مجلسي النواب والشيوخ، والذي يسعى إلى عدم التدخل بشكل غير ملائم في العلاقات الأسرية والشخصية العادية، ويسمح بتلقي وتبادل الهدايا من وبين أفراد الأسرة وفئة محددة على نطاق واسع من "الآباء".<sup>16</sup>

الملاحظ في هذه المادة انها لا تشير بشكل واضح لمسألة ما إذا كان الأقارب او الأصدقاء الشخصيين هم أيضا يمثلون جماعات ضغط معينة لديها مصالح في الكونغرس، وان كانوا كذلك هل هم معفون من الحظر ام انهم مستثنون بحكم

<sup>14</sup> P.L. 110-81, Sections 305 and 542, amending House Rule 25, cl. 8, and Senate Rule 35, para. 1(d)(5).

<sup>15</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(1)(B); Senate Rule 35, para. 1(a)(2).

<sup>16</sup> Family member is defined in the Ethics in Government Act to include a wide variety of relatives and, specifically includes the fiancé(e) of the Member, officer, or employee. 5 U.S.C.A. App. 6, § 109(16). House Rule 25, cl. 5(a)(3)(C); Senate Rule 35, para. 1(c)(3). Thus, contrary to popular myth as expressed in the press, a congressional staffer may accept an engagement ring from a fiancé (who may even be a "lobbyist") without the "approval" of either her boss or the ethics committee.

القرباة والعلاقة الشخصية والى أي مدى؟ من هنا يطرح الاشكال حول مدى مصداقية هؤلاء في احترامهم للقانون وللموانع التي اقرها فيما يخص تقديم الهدايا والاكراميات لأصدقائهم واقربائهم.

حاول القانون سد هذه الثغرة باعتبار انه "يجب على العضو أو الضابط أو الموظف الحصول على قرار كتابي من لجنة مجلس النواب بشأن المعايير الرسمية للسلوك في المجلس، أو اللجنة الخاصة بمجلس الشيوخ. الاستثناء لا يزال ساري المفعول<sup>17</sup>، لكن حتى هذا الامر لم يعطي وضوحا كافيا للمسألة وترك الباب مفتوحا للتأويل والتحايل على القانون. فلمجرد الادعاء بأن المتبرع هو "صديق"، تحدد القواعد معايير أكثر موضوعية يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار المرء "صديقاً شخصياً"، بما في ذلك ما إذا كان العضو أو الضابط أو الموظف لديه تاريخ من الصداقة الشخصية وتبادل الهدايا مع ذلك الشخص؛ ما إذا كان الشخص المعني قد دفع بنفسه ثمن الهدية، أو تم تعويضها أو المطالبة بخصم ضريبي عنها؛ وما إذا كان العضو أو الضابط أو الموظف يعلم أن هذا الشخص قد قدم هدايا مماثلة لأعضاء أو مسؤولين أو موظفين آخرين<sup>18</sup>. كما يجوز للشخص الذي يمثل جماعة ضغط حسب المهنة، ولكنه أيضاً قريب أو صديق شخصي (كما هو محدد) لأحد أعضاء الكونجرس أو أحد موظفي الكونجرس، الاستمرار في المشاركة في الهدايا وتبادل الهدايا العادية بناءً على هذه العلاقة الشخصية مع الوالد أو الصديق أو الزوج أو الخطيب.

بالإضافة إلى استثناءات الهدايا المقدمة من "الأقارب" والهدايا المقدمة على أساس "الصداقة الشخصية"، فإن قواعد الهدايا الخاصة بمجلس النواب ومجلس الشيوخ تعفي أيضاً بعض هدايا "الضيافة الشخصية من حظر الهدايا التي يقدمها شخص غير مسجل. وعندما نقول غير مسجل (في جماعة ضغط بشكل رسمي، هذا لا يعني انه يمثل او يعمل لدى جماعة ضغط).<sup>19</sup>

فيما يخص استثناء النفقات اللازمة للرحلات "الرسمية" والأحداث "الاستقصائية" والمؤتمرات، يجوز لأعضاء ومسؤولي وموظفي مجلسي النواب والشيوخ، في ظل شروط وقيود معينة، الاستمرار في قبول (بخلاف جماعات الضغط، ووكلاء مدير أجنبي أو عملائهم الخاصين) التعويض أو الدفع مقابل "نفقات النقل والإقامة والسفر" لرحلات تقصي الحقائق، والاجتماعات، والخطب، والمؤتمرات أو الأحداث المماثلة التي ترتبط بواجبات العضو أو الضابط أو الموظف بصفته صاحب مكتب<sup>20</sup>. هذا السداد، عندما يُصرح به، لأنه "متصل" مع الوظائف الرسمية لنائب أو موظف، يُعتبر نظرياً بمثابة تعويض لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ، وليس هدية شخصية محظورة على العضو أو الضابط أو الموظف، عند استيفاء شروط وقيود معينة. يبقى السؤال هنا كيف يمكن لعضو الكونغرس المستهدف ان يعمل في إطار مستقل وحر خاصة إذا ما تعلق الامر بلجنة تقصي حقائق او لجنة استقصائية وهو مرتبط في تحركاته ومواقفه بنفقات ورسومات تدفعها جماعات ضغط قد يكون لها دور بشكل او باخر بموضوع التحقيق او الاستقصاء؟ حاول القانون تجنب هذه الثغرة بالتأكيد على انه من غير المقبول ان تكون الرعاية المادية من قبل جماعات الضغط أو الوكلاء الأجانب أو عملائهم من القطاع الخاص. القاعدة العامة في مجلسي النواب والشيوخ هي أنه لا يمكن قبول نفقات أو

<sup>17</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(5); Senate Rule 35, para. 1(e). This requirement does *not* apply to gifts from "relatives," including from one's fiancée.

<sup>18</sup> House Rule 25 cl. 5(a)(3)(D)(ii)(I)-(III); Senate Rule 35, para. 1(c)(4)(B)(i)-(iii).

<sup>19</sup> House Rule 25, cl. 5(a)(3)(U); Senate Rule 35, para. 1(c)(22)

<sup>20</sup> House Rule 25, cl. 5(b)(1), Senate Rule 35, para. 2(a).

تعويضات السفر "الرسمي" من أحد جماعات الضغط أو وكيل أجنبي أو عميل خاص لوكالة أجنبية.<sup>21</sup> بالإضافة إلى ذلك، قد لا يتم قبول إيصال النفقات لهذا النوع من السفر بشكل عام إذا كانت الرحلة مخططة أو منظمة أو مطلوبة أو مرتبة "في أي جزء" من قبل أحد جماعات الضغط المسجلة أو الأجنبية.<sup>22</sup> لتجنب الموقف الذي تقدم فيه جماعات الضغط أو الوكلاء الأجانب أو عملاؤهم "بشكل غير مباشر" الرعاية أو الدفع مقابل السفر المصرح به بطريقة أخرى، فإن جزءًا من الشهادة المطلوبة لأي "موافقة مسبقة" ذات صلة هو أن يعلن راعي الحدث انه لم يقبل أموالاً من جماعة ضغط أو وكيل أجنبي أو عملائهم، الذين "تم تخصيصهم" لتمويل الحدث المقترح. لكن عملياً وواقعياً هل هذا يكفي للتأكيد على عد تأثير عضو الكونغرس باي مغريات قد توجه مساره الى خدمة مصالح غير التي انتخب لأجلها؟ التصديق والموافقة المسبقة. بموجب القيود التي تم سنها في عام 2007 يجب على جميع أعضاء وموظفي مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، قبل قبول المدفوعات أو التعويضات من المصادر الخاصة للسفر "المتصل رسمياً"، تقديم شهادات الراعي والحصول على الموافقة المسبقة من لجنة الأخلاقيات المناسبة. (لجنة مجلس النواب للمعايير الرسمية للسلوك أو لجنة مجلس الشيوخ الخاصة للأخلاقيات)<sup>23</sup> والأعضاء والمسؤولين والموظفين، عند الانتهاء من هذا السفر، يجب أن يقدموا إفصاحاً مفصلاً عن النفقات المسددة والأحداث التي حضروا فيها.<sup>24</sup> في الشهادات التي يجب تقديمها إلى لجان الأخلاقيات المناسبة، يجب على المروج أن يشهد بأن الرحلة لن يتم دفعها من قبل أحد جماعات الضغط أو أحد المديرين الأجانب؛ وأن مصدر التمويل لا يشرك جماعة ضغط أو وكيل أجنبي أو منظمة معفاة مرخص لها بموجب قواعد مجلس النواب أو مجلس الشيوخ لتغطية نفقات السفر؛ وأن السفر يفي بمتطلبات وقيود قواعد مجلس النواب أو مجلس الشيوخ؛ وأن المسافر في الكونغرس لن يرافقه أحد أعضاء جماعة الضغط في أي جزء من الرحلة على النحو الذي تحظره القاعدة.<sup>25</sup> هذه التفاصيل الواردة في المواد القانونية المذكورة انفاً، تؤكد ان مسألة المراقبة هي نسبية للغاية، وأن الاعتماد فقط على شهادة عضو الكونغرس بالنفي او عدم ظهور راعي(ممثل لجماعة ضغط) علنا لا يمنع من التجاوزات بل بالعكس قد يمنحها اطاراً قانونياً أكثر ترتيباً وتنظيماً.

بعد توجيه انتقادات كبيرة للكثير من أعضاء الكونغرس بمجلسه بسبب تلقيهم رواتب او حوافز مالية على خطاب او مقال من خدمة لمصالح خاصة، أو مجموعة ضغط، أو مجموعة أو منظمة يمثلها أحد أعضاء جماعة الضغط، أصبح ممارسة هذا النشاط بموجب الأحكام الأخلاقية لقواعد مجلسي النواب والشيوخ، محظور تماماً الآن على جميع أعضاء

<sup>21</sup> House Rule 25, cl. 5(b)(1)(A); Senate Rule 35, para. 2(a)(1).

<sup>22</sup> House Rule 25, cl. 5(c)(3), see also House Rule 25, cl. 5(d)(1)(E); Senate Rule 35, para. 2(d)(1)(A), see also Senate Rule 35, para. 2(e)(1)(D). While some lobbyists may believe the rule can be circumvented by requesting an assistant to organize travel for lawmakers (see Birnbaum, "Seeing the Ethics Rules and Raising an Exception," The Washington Post, October 23, 2007, at A 17), the source of travel funds must certify that the travel has not "in any part" been "planned, organized, requested, or arranged" by a registered lobbyist. Intentional false certifications and statements to the Federal Government may be prosecuted under the general false statements and fraud statute, 18 U.S.C. § 1001.

<sup>23</sup> House Rule 25, cl. 5(d), Senate Rule 35, para. 2(e). Employees must also receive advance approval for travel from their supervising Member or office.

<sup>24</sup> House Rule 25, cl. 5(b)(1)(A)(ii) and cl. 5(b)(2) and (3); Senate Rule 35, para. 2(c) and 2(e).

<sup>25</sup> House Rule 25, cl. 5(d); Senate Rule 35, para. 2(e).

مجلسي- النواب والشيوخ وموظفي مجلس الشيوخ وكبار مسؤولي مجلس النواب. والضباط<sup>26</sup>. نظرا لما تمثله هذه الممارسة من تجاوز للقيود المفروضة على عضو الكونغرس الذي عليه عدم السقوط في الاستنسابية والمصلحة الضيقة.

سيواجه تلقي أعضاء الكونغرس وموظفو الكونغرس أي دخل خارجي مكتسب أو تعويض من أطراف خاصة قيوداً. كقاعدة عامة، تحظر قواعد الكونغرس في مجلسي النواب والشيوخ على أي عضو في البرلمان أو موظف تلقي أي تعويض أو السماح بأي تعويض "لتراكم الفوائد المفيدة من أي مصدر، قد يكون لها تأثير على منصبه في الكونغرس"<sup>27</sup>. توجد قيود أخرى على تلقي الإيرادات الخارجية، مثل حظر تلقي أي تعويض (أو هدايا معينة) من الحكومات الأجنبية. قد يساهم عضو الكونغرس في إبرام عقود مع الحكومة الفيدرالية<sup>28</sup> أو يتلقى مزايا خارج الحكومة الفيدرالية، التي قد تمنحه مكافأة مقابل خدماته التمثيلية مع الوكالات الفيدرالية،<sup>29</sup> والتعاقد الذاتي مع "المؤسسات الخاصة"، والتي تخضع لقيود ضريبية معينة. أما التعقيدات التي تفرضها هذه الصورة وضع القانون قيوداً على الدخل المكتسب الصادر في القانون والوارد في قواعد مجلسي- النواب والشيوخ، والذي يشير إلى أنه "على أن جميع أعضاء الكونغرس وبعض كبار المديرين التنفيذيين الخضوع لحد أقصى- للدخل الخارجي المكتسب بما يساوي 15% من الراتب الرسمي من المستوى الثاني في التقويم التنفيذي"<sup>30</sup>، وحيث لا يمكنهم (1) الانتساب إلى شركة لتقديم خدمات مهنية مدفوعة الأجر تتضمن علاقة ائتمانية؛ (2) السماح لمثل هذه الأعمال التجارية باستخدام اسم عضو الكونغرس؛ (3) ممارسة مهنة تنطوي على علاقة ائتمانية مقابل أجر؛ (4) العمل مقابل أجر كمسؤول أو عضو في مجلس إدارة جمعية أو شركة؛ أو (5) تلقي أجر للتدريس دون الحصول على موافقة مسبقة من لجنة معايير السلوك الرسمية. لكن يبقى الاشكال مطروح في صورة ما تلوي أحد اقربائه او فرد من عائلته القيام بهذا العمل؟ هل من الممكن ان يؤثر على دوره كعضو منتخب في أحد المجلسين؟

على الرغم من أن مصطلح "الضغط" قد طور دلالة غير واضحة إلى حد ما على مر السنين فإن الأنشطة التي تنطوي عليها ممارسة الضغط تتشابك مع الكثير من المصالح. قد يكون الضغط على الهيئة التشريعية لتغيير حالة القانون جزءاً مهماً من الخدمات المقدمة للعميل. ومع ذلك، وبسبب الإمكانيات الكبيرة للتأثير غير المبرر أو غير المشروع من أولئك الذين يتقاضون رواتبهم للتأثير على العملية التشريعية، فقد طورت مجموعة من القوانين والقواعد لتنظيم أنشطة الضغط، وكذلك لتنظيم أنشطة الموظفين العموميين في تفاعلاتهم مع أولئك الذين يمارسون الضغط، لا سيما فيما يتعلق

<sup>26</sup> House Rule 25, cl. 1(a)(2); Senate Rule 36. House officers and employees compensated less than 120% of the minimum pay for a GS-15 may receive an honorarium if the subject matter is not directly related to their official duties, the payment is not made because of their status as House officials or employees, and the offering entity does not have interests substantially affected by the performance or non-performance of their official duties. Although the statutory honoraria ban was found unconstitutional for federal employees in *United States v. N.T.E.U.*, 513 U.S. 454 (1995), and although the Department of Justice has ruled that it will not enforce the statutory ban against any officer or employee even in the legislative or judicial branches of government (see Office of Legal Counsel Opinion, February 26, 1996), Members and employees of the House and Senate still come within and are subject to the prohibitions in House and Senate rules.

<sup>27</sup> House Rule 23, cl. 3; Senate Rule 37, para. I.

<sup>28</sup> Constitution, Article I, Section 9, Clause 8.

<sup>29</sup> 18 U.S.C. § 203.

<sup>30</sup> The limitations apply to non-career employees in the government who are compensated at a rate equal to or more than 120% of the base salary for a GS-15. 5 U.S.C. App., -Ethics in Government Act, § 501(a); House Rule 25, cl. 4(a); Senate Rule 36.

بالتأثير المفسد المحتمل لمبالغ كبيرة من المال على العملية التشريعية، ذات صلة بجماعات الضغط في الكونغرس، لأن الأحكام تؤثر على تعاملات العضو أو موظف الكونغرس مع أولئك الذين يحاولون التأثير على العملية التشريعية. على الرغم من أن القواعد الداخلية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ تنطبق مباشرة فقط على أولئك الذين يدخلون في نطاق سلطاتهم القضائية، فإن الأحكام القانونية الجديدة التي تعدل قانون الإفصاح عن جماعات الضغط لعام 1995 تتطلب أن يكون عضو جماعة الضغط على دراية بقواعد أخلاقيات مجلسي النواب والشيوخ بشأن الهدايا والتعويضات، وتحظر أعضاء جماعات الضغط من تقديم الهدايا التي قد ينتهك استلامها قواعد الكونغرس تلك، ويطلبون من جماعات الضغط التصديق على عدم تقديم هدايا لأعضاء الكونغرس أو الموظفين مما يشكل انتهاكاً لقواعد الغرفة.

فيما يتعلق بتنظيم ممارسة الضغط بشكل عام، بسبب تدابير الحماية والضمانات التي ينص عليها التعديل الأول، فإن "التنظيم" الفيدرالي لأنشطة الضغط التي يشارك فيها مواطنون عاديون يتخذ شكل الإفصاح والإبلاغ عن هذه الأنشطة والتمويل وراء تلك الأنشطة، بدلاً من أي قيود على المناصرة. حتى عندما لا يتطلب التنظيم المتعلق بالضغط سوى الإفصاح عن المعلومات وإعداد التقارير، فإن مثل هذا التنظيم، في مجال المناصرة السياسية والمتعلقة بالسياسة العامة، قد يظل خاضعاً للتدقيق من قبل المحاكم. نظرت قرارات المحكمة في هذا المجال والمجالات ذات الصلة في تحديد ما إذا كان هناك أي رادع لممارسة حقوق التعديل الأول للمواطنين بسبب مثل هذه التصاريح المطلوبة، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك أي وسيلة من الناحية النظرية أو غير المباشرة للتعبير، تتعارض مع المصالح الحكومية والمجتمعية الهامة التي تعززها اللوائح، مثل الشفافية والانفتاح في الحكومة، وحماية العمليات الحكومية الأساسية من التأثيرات غير المبررة. في عام 1995 أعاد الكونغرس كتابة قانون عمره 50 عامًا (اللائحة الفيدرالية لقانون الضغط لعام 1946) والذي تطلب تسجيلات وكشف عن أنشطة الضغط الموجهة إلى أعضاء الكونغرس. يوفر "قانون الإفصاح عن عمليات الضغط لعام 1995" الآن عناوين أكثر تحديداً، وتعريفات أوضح وأوسع لمن هم "جماعة ضغط" وما هي أنشطة "جماعات الضغط" وجهات الاتصال التي ستطلق متطلبات التسجيل والإبلاغ عن الأشخاص الذين يتم تعويضهم بالانخراط في الضغط. تم تعديل قانون الإفصاح عن جماعات الضغط بشكل كبير في عام 2007 في "قانون القيادة الصادقة والحكومة المفتوحة لعام 2007"، لتوفير المزيد من التصريحات والمعلومات والتقارير من جماعات الضغط المحترفة التي يغطيها قانون الإفصاح عن جماعات الضغط لعام 1995. الجديد انه تم تطبيق التقارير والتصريحات بشكل عام على المعلومات المطلوب تقديمها في الفصول التقييمية التي بدأت بعد 1 يناير 2008. وتم تقديم التبرعات أو المدفوعات أو المساهمات من جماعات الضغط هذه وعمالها إلى المسؤولين الحكوميين الفيدراليين أو نيابة عنهم، بشكل نصف سنوي فيما يتعلق بفترات الستة أشهر بعد 1 يناير 2008. لم تكن تعديلات عام 2007 على قوانين الإفصاح عن جماعات الضغط تهدف في المقام الأول إلى زيادة عدد الأشخاص المطلوب منهم التسجيل والإبلاغ بوصفهم "جماعات ضغط" بموجب قانون الدفاع عن الحقوق. وبالتالي، فإن تعريفات من هي "جماعة الضغط" التي تمت تغطيتها، وما هي "جهات الضغط" و"أنشطة الضغط" - وبالتالي من يجب عليه التسجيل والإبلاغ بموجب القانون - لم يتم تعديلها بشكل جوهري بواسطة قانون 2007. كانت التعديلات في عام 2007 موجهة بشكل أساسي إلى توفير المزيد من "الشفافية" أي تصريحات أوسع، ومزيد من المعلومات، وتقارير أكثر تواتراً - حول أنشطة الضغط من "جماعات الضغط" تلك المطلوبة بالفعل للتسجيل والإبلاغ بموجب القانون. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب تعديلات قانون الضغط الجديد أن تكون جماعات الضغط على دراية بالقيود والمحاذير في القواعد الداخلية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ بشأن استلام الهدايا من مصادر خاصة من قبل أعضاء



وموظفي الكونغرس، حيث تحظر قوانين الضغط الجديدة صراحة جماعات الضغط والمنظمات التي لديها موظفين من تقديم الهدايا وبطاقات السفر بموجب هذه القواعد، وتتطلب شهادة من المسجلين بأنه لم يتم تقديم مثل هذه الهدايا.

### • جماعات الضغط المتشابكة والمتداخلة والاشكاليات المطروحة:

(1) جماعات الضغط "الداخلية" التابعة لمنظمة أو شركة، وهم موظفون موزعون على الشركات والمؤسسات ويلعبون دوراً أساسياً في الضغط على بقية المؤسسات.

(2) جماعات الضغط "الخارجية" - أعضاء في شركة ضغط أو شراكة أو ملكية فردية تشارك في الضغط من أجل تجنيد العملاء "الخارجيين".

عندما يكون التسجيل مطلوباً من "جماعة ضغط" مدفوعة الأجر بموجب قانون الضغط، يتم إجراء هذا التسجيل من قبل المنظمة التي توظف ذلك الفرد أو بواسطة شركة ضغط خارجية. يجب على الشركة أو المؤسسة التي لديها موظفين ينخرطون في قدر معين من الضغط نيابة عنها (جماعات الضغط "الداخلية") أن تسجل وتحدد هوية موظفيها. أو أن يكون لديك موظفين أو شركاء أو مساعدين يمارسون الضغط من أجل تجنيد العملاء "الخارجيين"، يجب عليهم تقديم تسجيل منفصل لكل عميل ممثل، وتحديد أهداف جماعة الضغط.

تضع تعديلات عام 2007 على قانون الإفصاح عن عمليات الضغط لعام 1995 حظراً صريحاً ضمن قانون الضغط الفيدرالي على أي جماعة ضغط مسجلة، وأي منظمة توظف واحداً أو أكثر من جماعات الضغط ويطلب منها التسجيل، وأي موظف مطلوب أن يتم إدراجه كجماعة ضغط من قبل المسجل، وتمنعه من تقديم هدية لعضو أو موظف في الكونغرس أو سداد أو دفع نفقات السفر إذا كان الشخص يعلم أن الهدية أو السفر المعروض قد لا يتم قبوله بموجب القواعد المعمول بها في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ. المسجلين مطالبون أيضاً بالتصديق بأنهم على دراية بقواعد مجلسي النواب والشيوخ بشأن الهدايا والسفر، ولم يقدموا مثل هذه الهدايا أو السفر في انتهاك لتلك القواعد. من هنا، يبدو أن القانون بما يحمل من إجراءات وتفصيلات، هو قانون فضفاض لا يحدد واقعا الهدف من وراء تقديم الهدايا، ولماذا تقدم هذه الهدايا والاكراميات والامتيازات الى موظفين او أعضاء الكونغرس المنتخبين-الذين من المفترض انهم ممثلين للشعب، وعليهم ان يكونوا أكثر شفافية ووضوحاً في تعاملاتهم-. المسألة هنا أخلاقية بالمقام الأول فان كان مبدأ قبول الهدايا والاكراميات مسموح به بمقتضى القانون-هذا القانون الذي يحدد قيمة الهدايا لكنه لا يمنع النائب او السيناتور من قبولها-فيجب ان يطرح السؤال الأهم وهو لماذا تسعى جماعات الضغط واللوبيات بمختلف توجهاتها للقيام بهذا العمل؟ يذهب الظن عند بعض المحللين، الى أن مقاومة الفساد هي مسألة نسبية، فلا يمكن لاي مؤسسة مهما كانت أهميتها وتأثيرها مثل الكونغرس ان يكون محصناً من ضغوط هذه الجماعات وتأثيرها المباشر على السياسات والتشريعات والخيارات العامة. ترتبط هذه الجماعات الضاغطة بمؤسسات التشريع العام (مجلسي النواب والشيوخ) لأنها المؤسسات

المخولة لاتخاذ التدابير اللازمة والقانونية التي تخدم مصالحها وخياراتها في المجالات المختلفة. من هذا المنطلق، يبدو الكونغرس بأعضائه وموظفيه رهين الخيارات والتوجهات التي يفرضها صناع القرار اي (جماعات الضغط المؤثرة).

تجدر الإشارة إلى أن الاستثناءات الواردة في قواعد الهدايا في مجلسي النواب والشيوخ تسمح باستلام الهدايا في ظروف معينة، ولكنها لا تسمح بطلب مثل هذه الهدايا، ومن هنا يبدو الخلل واضحا جدا، فكيف لعضو بالكونغرس ان يقبل الهدايا ولا يطلبها، يعني من الممكن ان يكون\_ وهو ممثل للشعب وللسياسات\_ رهينة خيارات جماعات الضغط وأصحاب النفوذ وصناع القرار، لكنه لا يسمح له بطلب الهدية او الامتياز لتنفيذ ما يطلب منه.

ان يكون الفساد ممنهجا لم يعد غريبا على السياسة الامريكية داخليا وخارجيا، وهذا امر بات اليوم مرتبط بممارسات وأساليب في الهيمنة والسيطرة والتسلط تفرضه قوى داخلية (لوبيات ضاغطة) بامتدادات خارجية (كارتلات عالمية وأصحاب نفوذ) ويبدو انها مؤثرة بشكل فعال ليس فقط على الخارج وفقا لبرامج وسياسات الولايات المتحدة في دول العالم وانما في الداخل أيضا. ويبدو أن تناغم المؤسسات الرسمية الفيدرالية وعلى رأسها الكونغرس أكبر دليل على ذلك.

منذ عام 1995، يخضع الأعضاء ومسؤولو مجلسي النواب والشيوخ والموظفون لقواعد تقييدية بشأن الهدايا وتعييزات السفر، تشبه إلى حد ما القواعد المعمول بها في عام 2007. حيث تفرض تعديلات 2007 المطبقة قيودًا إضافية على تفاعل جماعات الضغط المسجلين أو عملائها مع أعضاء وموظفي الكونغرس، لا سيما فيما يتعلق بالحد الأدنى من الهدايا وسداد تكاليف السفر، ولكن ربما الأهم من ذلك، وضع إجراءات ومتطلبات من شأنها أن تسمح بزيادة الرقابة والإفصاح. هذه المناقشة حول أخلاقيات مجلسي النواب والشيوخ مقصودة فقط كملخص ونظرة عامة للقيود المفروضة على الهدايا. بالنسبة للحالات الواقعية المحددة وتفصيل المحظورات، يجب الإشارة إلى اللغة الفعلية لقاعدة مجلسي النواب أو الشيوخ المعمول بها وإلى تفسيرات لجنة مجلس النواب لمعايير السلوك الرسمي أو لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بشأن الأخلاق. كل القوانين واللوائح والإجراءات القانونية والتشريعية والعقابية التي اعتمدها السلطات الفيدرالية الامريكية في تنظيم ومراقبة العلاقة بين اللوبيات وجماعات الضغط المؤثرة وإدارة الكونغرس واعضاءه وموظفيه تحتوي على جملة من الثغرات الثابتة التي تساهم بشكل من الاشكال في تقنين الفساد وتوجيهه بشكل ممنهج يتفق جميع واضعوه على ضرورة ان يكون مسيرا وممسوكا ومحاطا بإجراءات تخدم المصالح المشتركة بين مختلف الشبكات التي تديرها جماعات الضغط من جهة والشبكات السياسية والمالية من جهة أخرى. فعلى الرغم من التأطير القانوني والاجرائي لمسألة تقبل الهدايا والاكراميات من قبل أعضاء الكونغرس المنتخبين او الموظفين المسؤولين او رؤساء اللجان التشريعية داخل مجلسي الشيوخ والنواب، الا انها تبدو إجراءات مربكة وغير واضحة أحيانا وتحتوي على جملة من الثغرات الواسعة التي تمكن الأطراف المتعاونة سواء كانت ممثل لجماعة ضغط او عضو كونغرس من التهرب بسهولة من المساءلة القانونية والجنائية.

يبدو ان كمية القوانين التشريعية السارية على جماعات الضغط والقواعد الداخلية في الكونغرس والتي تضع وتوفر ما يسمى بالمبادئ التوجيهية الأخلاقية ومعايير السلوك للأعضاء والمسؤولين والموظفين في هذه المؤسسات، غير كافية وهي مجرد غطاء قانوني وتشريعي يضيف على التجاوزات صبغة قانونية ليصبح فسادا ممنهجا محميا بالقانون والأنظمة الداخلية للكونغرس. توفر قواعد مجلسي النواب والشيوخ حاليًا استثناءً عامًا للحد الأدنى للهدايا من مصادر خاصة، وتسمح بقبول بعض الهدايا بموجب قانون ينظم هذه المسألة، قد يكون هذا الامر محاولة لاحتواء كل الاختراقات التي

قد تؤدي الى فساد عضو الكونغرس او تورطه في قبول رشاي او اكراميات وهدايا، لكن ماذا يعني ان تمنح عن عضوا من الكونغرس من قبول الهدايا والاكراميات في الوقت الذي لا تمنح فيه عائلته او اقربائه او أصدقائه او أي طرف تربطه به مصلحة عينية او مادية من القيام بذلك؟ ماذا يعني ان تقدم الاكراميات لأفراد عائلته وانسبائه فقط دون ان يطلبها هو لكيلا تطاله المساءلة والعقاب؟ هذه أسئلة مشروعة، تثبت يوما بعد يوم ان الفساد الممنهج ما هو الا تغطية فساد أكبر داخل منظومة سياسية فاسدة، مرتكزاتها المصلحة الخاصة قبل العامة، تفتك بالمؤسسات التشريعية وتضيّق الخناق على الأعضاء والموظفين في الكونغرس، لكنها في نفس الوقت تمنح هذا التصرف طابعا قانونيا منظما بأساليب محددة ومشروعة، قد تؤدي ان ارتفع منسوبها الى فساد مستشري يفتك بالمؤسسات التشريعية ويضيّق الخناق على الأعضاء والموظفين ليجعلهم رهائن ليس لخياراتهم وتوجهاتهم او حتى توجهات احزابهم ولكن رهائن لدى جماعات الضغط واللوبيات الحاكمة والنافذة التي تمتلك سلطة القرار الفعلية في امريكا.

### الاستنتاجات:

- تؤكد المصادر البحثية في أمريكا على ان الفساد فاعل أساسي في السياسة والمجتمع وانه متغلغل في كل مفاصل البنية العامة الامريكية، لديه منهاج معتمد وقواعد وأسس إجرائية تحميها المؤسسات التشريعية (الكونغرس) والمؤسسات السياسية واللوبيات الحاكمة وصناع القرار الفيديريالي.
- تشير سارة تشانس<sup>31</sup> وهي الصحفية الحائزة على جوائز والمعترف بها دوليًا كخبير في الفساد الحكومي في جميع أنحاء العالم، والتي عملت كمساعد لرئيس هيئة الأركان المشتركة على الأرض في افغانستان، في كتابها "حول الفساد في أمريكا: نظرة ثابتة على كيفية انتشار الفساد في أمريكا" وكيف يعمل الفاسدون من خلال شبكات متطورة يتشابك فيها المسؤولون الحكوميون، والمصالح الرئيسية للقطاع الخاص، والمجرمون الخارجيون. هدفهم الرئيسي: ليس خدمة الجمهور، ولكن تعظيم العائدات لأعضاء الشبكة. سلطت الباحثة سارة تشانس الضوء على الفساد كظاهرة وكمارسة واعتبرت ان الفاسدين هم الذين يقودون المؤسسات والشبكات الفاسدة ويمتلكون سلطة القرار. واعتبرت ان الفساد مثل المخدرات، حيث يمكن للمال أن يجعل المدمنين يخونون أي شخص تقريبًا".
- كل القوانين واللوائح والإجراءات القانونية والتشريعية والعقابية التي اعتمدها السلطات الفيديريالية الامريكية في تنظيم ومراقبة العلاقة بين اللوبيات وجماعات الضغط المؤثرة وإدارة الكونغرس واعضائه وموظفيه تحتوي على جملة من الثغرات الثابتة التي تساهم بشكل من الاشكال في تقنين الفساد وتوجيهه بشكل ممنهج يتفق جميع واضعوه على ضرورة ان يكون مسيرا وممسوكا ومحاطا بإجراءات تخدم المصالح المشتركة بين مختلف الشبكات التي تديرها جماعات الضغط من جهة والشبكات السياسية والمالية من جهة أخرى.

<sup>31</sup> <https://www.wamc.org/the-roundtable/2020-12-29/on-corruption-in-america-and-what-is-at-stake-by-sarah-chayes>

➤ الكونغرس ساحة يمارس فيها الفساد بمنهجية قانونية واطر تغطية مختلفة، يبدو فيها عضو الكونغرس على اختلاف توجهه وانتماءه السياسي مقيدا بقواعد تفرضها سلطة جماعات الضغط القادرة على توجيه الساحة التشريعية وفقا لمصالحها. سقوط أعضاء الكونغرس المنتخبين من قبل الشعب الأمريكي رهينة بين يدي جماعات الضغط، دليل على هشاشة السلطة والإدارة في أمريكا، وعلى ان صناع القرار الحقيقيين والذين يملكون سلطة وضع السياسات والخيارات سواء كان داخليا او خارجيا هم من خارج رحم السلطة والحكم. اذ يمتلكون القدرة على التأثير والتغيير والتوجيه والإدارة والتخطيط ويبقى الكونغرس بمؤسساته المباشرة حكما رهين الضغوط التي تمارسها هذه الجماعات.

➤ أصحاب رؤوس الأموال وكراتلات النفط والعقارات والمليارديا يشكلون جماعات ضغط وازنة تتحكم في كل مفاصل السياسة الامريكية، ولتحقيق أهدافها تمتلك سلطة التأثير والتوجيه وكسر الحواجز القانونية بتقديم المغريات المادية بمختلف أنواعها لأعضاء الكونغرس بهدف تحقيق هذه المصالح.

➤ وضع قوانين ولوائح من اجل تنظيم دور جماعات الضغط، إضافة الى وضع اليات وتشريعات تنظم علاقتها بمؤسسات الحكم في الولايات المتحدة، دليل على ان عمليات جماعات الضغط كبيرة وواسعة وغير قابلة للتجسيم والسيطرة والتعديل بحكم ما تملكه هذه القوى من قدرة على التأثير والتوجيه والتغيير في الخيارات والمسارات العامة. إضافة الى امتلاكها سلاح الفساد الممنهج الذي يساعدها على اقصاء خصومها والسيطرة على المشرعين لتمرير اجنداتها وتوجهاتها.